المحاسبة عن عقود التأمين في ضوء معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) – دراسة تطبيقية

The Accounting of Insurance Contracts According to International Financial Reporting Standard No. (17) "An Applied Study"

محمود محمد بدر عبد المقصود
باحث دكتوراه

أ.د / أحمد عبدالقادر أحمد
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الأزهر

د. محمد عادل محمد عامر
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الأزهر

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تقديم دراسة تطبيقية للمحاسبة عن عقود التأمين في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS17)، وتقييم مدى مساهمته في استقرار قطاع التأمين وتوحيد المعالجات والممارسات المحاسبية الحالية، والذي ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين.

ولتحقيق هدف البحث فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عدد (٤) شركات عاملة بقطاع التأمين المصري، وتم اختيار مفردات العينة وفقاً لمعيار أعلى إيرادات من حجم الأعمال التأمينية في مصر للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك بالنسبة للشركات التي تتبع أسلوب التأمين التجاري وتخضع لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية كسلطة إشرافية بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) عقود التأمين على هذه الشركات.

وقد توصل البحث إلى أن تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17) سيساهم في تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية، وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويوصى البحث بضرورة تطوير معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأمين بما يتفق مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، دون الاعتماد فقط على مجرد ترجمتها.

الكلمات المفتاحية: معيار عقود التأمين الحالي (IFRS4) - معيار عقود التأمين الجديد (IFRS17) – الطبيعة الخاصة للمحاسبة في شركات التأمين – مدخل النموذج العام – مدخل الرسوم المتغيرة – مدخل تخصيص الأقساط– هامش الخدمة التعاقدية – الوفاء بالتدفقات النقدية.

Abstract

The research aims to present an applied analytical study for the accounting measurement and disclosure of insurance contracts in the light of the insurance contracts standard (IFRS17), and the extent of its contribution to the stability of the insurance sector and the standardization of current accounting treatments and practices, which in turn will be reflected in the quality of the financial reports published for insurance companies and on the level of disclosure, transparency, and comparability.

To achieve the objective of the study, an applied study was conducted on (4) companies operating in the Egyptian insurance sector. The sample items were selected according to the criterion of the highest revenues from the volume of insurance business in Egypt for the fiscal year 2018/2019 for companies that follow the commercial insurance method and are subject to the supervision of the General Authority The Financial Supervisory Authority as a supervisory authority under Law No. 10 of 1981 and its amendments, to implement the requirements of the International Financial Reporting Standard (IFRS17) insurance contracts for these companies.

The study concluded that the application of the insurance contracts standard (IFRS17) will contribute to improving the credibility and fairness of the financial reports of Egyptian insurance companies and enhancing the qualitative characteristics of accounting information. The study recommends the need to develop the Egyptian accounting

standards related to the accounting for insurance contracts, in line with the International Financial Reporting Standards (IFRS), without relying only on its translation.

Key words: Current Insurance Contracts Standard (IFRS4) - New Insurance Contracts Standard (IFRS17) - The Special Nature of Accounting in Insurance Companies – General Model Approach - Variable Fee Approach - Premium Allocation Approach – Contractual Service Margin – Fulfillment Cash Flows.

الإطار العام للبحث

مقدمة البحث

شهدت السنوات الأخيرة ازدياد الوعي بأهمية وضرورة التأمين على حياة الأفراد والشركات، ففي ظل اتساع نطاق العمل التأميني عالمياً، ونظراً لما تحتله شركات التأمين من موقع هام في الاقتصاد الوطني باعتبارها أحد أهم الأوعية الادخارية في المجتمع والتي تُساهم في عملية التنمية الاقتصادية، فقد اتسع نطاق التأمين ليشمل مختلف المجالات الحيوية في الصناعة والاستثمار في ظل ضوابط ولوائح تشريعية تمنح صناعة التأمين المرونة الكافية، ويُعتبر التأمين الدرع الواقي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي، كما يؤدى دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة ويُساهم بصورة فعّالة في تحقيق أهداف وخطط التنمية الاقتصادية وتوزيع المخاطر.

طبيعة المشكلة

يختلف النظام المحاسبي في شركات التأمين عن غيره من النظم المحاسبية الأخرى من حيث درجة تأثره بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تُصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين، كما أنه يرتكز أساساً على مبدأ توافر عدم التأكد، مما يؤدى إلى صعوبة قياس النفقات والإيرادات وصعوبة تحديد التكلفة الحقيقية للخدمة التأمينية نظراً لعدم وجود عناصر هذه التكلفة.

وقد شهد قطاع التأمين تطوراً كبيراً نظراً للتطورات الاقتصادية العالمية وظهور منتجات تأمينية جديدة، وظهور قنوات جديدة للتأمين بالمشاركة مع المؤسسات المصرفية من خلال ربط وثائق التأمين مع المنتجات المصرفية والتنوع الهائل في احتياجات مستخدمي التقارير المالية، والتباين الكبير في إعداد وعرض هذه التقارير عبر التشريعات المختلفة الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين.

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) على قطاع التأمين لن يعكس الطبيعة الاقتصادية لعقود التأمين، وذلك لعدم وضوح خطوط فاصلة بين الخدمة والاستثمار لتلك العقود، كما أنه

ليس من السهل الاعتراف بالإيرادات بسبب تقييم الخطر الذي يمكن أن يختلف كثيراً طوال مدة العقد (Mignolet, 2017, p.5)، كما سعت الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى تطوير مجموعة معايير محاسبية عالمية موحدة بهدف مساعدة المتعاملين في أسواق المال والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وذلك من خلال إصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) والذي يقابله معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين" لتنظيم عملية الاعتراف والقياس المحاسبي في شركات التأمين، وحماية كافة الأطراف المتعاملة في القطاع، والذي اعتبر مرحلة انتقالية لحين تطوير معيار شامل ينظم الممارسات المحاسبية لعقود التأمين.

ونظراً للقصور الواضح في معيار (IFRS4) فقد واجهت شركات التأمين العديد من الصعوبات في تطبيق المعيار، منها مخاطر تفسير البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية، وعدم توافق المعالجات المحاسبية لتقدير وتقييم الأصول والالتزامات، وعدم توفر مقاييس الأداء المناسبة التي تعكس اقتصاديات صناعة التأمين بصورة سليمة، وعدم إمكانية المقارنة وتقييم شركات التأمين نتيجة استخدام معالجات محاسبية مختلفة، كما أنه لم يتناول كيفية قياس عقود التأمين مما يؤثر على قرار الشركة بخصوص القيام بأعمال خارج حدودها الجُغرافية (غالي، والفار، ٢٠١٨، ص ١٠٣٦).

مما ترتب عليه قيام (IASB) بإصدار معيار (IFRS17) "عقود التأمين" ليحل محل المعيار (IFRS4)، وذلك بهدف وضع مبادئ موحدة للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لجميع أنواع عقود التأمين وإعادة التأمين، والتغلب على الصعوبات التي واجهت تطبيق معيار(IFRS4)، ليدخل حيز التنفيذ الإلزامي اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٣، حيث يقدم المعيار (IFRS17) أسس موحدة للمحاسبة عن عقود التأمين، ويحقق جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

وعليه فإن مشكلة البحث تتمثل في دراسة متطلبات المحاسبة عن عقود التأمين في ضوء المعيار (IFRS4)، وأوجه القصور في المعالجات الواردة به، وكيفية معالجتها وفقاً لمتطلبات المعيار (IFRS17)، والتحديات التي تواجه شركات التأمين عند تطبيق هذا المعيار، ومدى مساهمته في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالتقارير المالية لشركات التأمين، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- طبيعة نشاط التأمين وانعكاساتها على النظام المحاسبي في شركات التأمين؟
- متطلبات المحاسبة عن عقود التأمين في ضوء المعيار (IFRS4)، وأوجه القصور به.
- أوجه الاعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح في ظل المعيار (IFRS17).
- أهم التحديات التي سوف تواجه شركات التأمين عند تطبيق المعيار (IFRS17)، ومدى مساهمته في التغلب على أوجه قصور المعيار (IFRS4)، وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية لشركات التأمين.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Mignolet f., 2017) إلى تقييم أثر تطبيق معيار عقود التأمين على جودة وشفافية التقارير المالية من خلال مدى توفير معلومات أكثر ملاءمة وشفافية وفى التوقيت المناسب بشأن عوائد عقود التأمين، وتوحيد معايير وطرق المحاسبة عنها، وقد توصلت الدراسة إلى مُساهمة تطبيق معيار(IFRS17) في تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين من خلال تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إضافة إلى أن تطبيق هذا المعيار يُرسى أسس ونماذج موحدة للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، وكذلك توفير رؤية أفضل عن العوائد المتوقعة من العقود التأمينية المُبرمة.

كما هدفت دراسة (Istrate, 2017) إلى بيان أهم التطورات المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقود التأمين في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وتحديد متطلبات المعيار (IFRS17) ودورها في إحداث تغيرات جوهرية في المعالجة المحاسبية عن هذه العقود من ناحية، وطريقة عرض البيانات المالية ذات الصلة بشكل منفصل من ناحية أخرى، وذلك من خلال تقييم جانب الأصول لعقود التأمين بالقيمة الجارية، واستخدام تقديرات التدفقات النقدية المتولدة في المستقبل، مقابل تسجيل الالتزامات المتعلقة بالمدفوعات المستقبلية في الاحتياطيات الفنية، وتوصلت الدراسة إلى أن المعالجة المحاسبية لعقود التأمين في ظل المعيار (IFRS4) ينتج عنها مخاطر في تفسير البيانات والمعلومات على مستوى عناصر القوائم المالية.

وهدفت دراسة (Yanik & Bas, 2017) إلى اختبار المعيار (IFRS17) من وجهة نظر شركات التأمين، وتوضيح التعديلات التي أُجريت ضمن نطاق المعيار (IFRS4)،

وكذلك معيار الأدوات المالية (IFRS9)، وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار (IFRS17) سيكون مفيداً للمستثمرين، والمحللين الماليين، وشركات التأمين على حد سواء، حيث يعترف المعيار بجميع عقود التأمين بشكل متسق، ويساهم بشكل كبير في حل مشكلة القابلية للمقارنة التي تظهر في ظل تطبيق المعيار (IFRS4).

كما هدفت دراسة (سلامة، ٢٠١٧) إلى عرض وتحليل نماذج القياس للمعيار (IFRS17) من حيث طبيعة ومحددات النموذج العام، وكذلك نموذج الرسوم المتغيرة، ونموذج تخصيص الأقساط، كما بينت طبيعة ومكونات القياس وفقاً لمتطلبات كل نموذج وأهم أوجه التشابه والاختلاف بين هذه النماذج التي ترتبط بتقديرات التدفقات النقدية المتوقعة، ومعدلات الخصم، وتعديل المخاطر- للمخاطر غير المالية، وهامش الخدمة التعاقدية، وطبيعة العقود التأمينية التي تحتوى على ميزات مشاركة مباشرة والتي لا تحتوى على ميزات مشاركة مباشرة، والعقود المحملة بخسائر، وعقود إعادة التأمين، والعقود المقتناة من عملية تحويل أو تجميع الأعمال، وتوصلت إلى أن قياس تقديرات عقود التأمين من خلال المعيار (IFRS17) باستخدام نموذج محاسبي موحد يُمكّن المستثمرين والمحللين الماليين والمشاركين في سوق التأمين العالمي من اتخاذ قرارات صائبة في التوقيت المناسب، فضلاً عن التأثير الإيجابي لتطبيق هذا المعيار على سلامة العرض والإفصاح وشفافية التقارير المالية بشركات التأمين المصرية.

وهدفت دراسة (غالي، والفار، ٢٠١٨) إلى التعرف على الأسباب التي دعت إلى إصدار المعيار (IFRS17) وتحديد أهدافه ونطاقه، ومدى ملائمتها لتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتوصلت إلى وجود اتفاق بين أراء عينة الدراسة بشأن أهمية المحتوى المعلوماتي للمعيار (IFRS17) ومتطلباته من حيث فصل مكونات عقد التأمين، والتجميع، والاعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح عن عقود التأمين بالبيئة المصرية، وكذلك وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين المحتوى المعلوماتي للمعيار على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من حيث ملائمتها ودرجة موثوقيتها وقابليتها للمقارنة.

وقد هدفت دراسة (Chevallier et al., 2018) إلى مدى إمكانية التنبؤ بالتغيرات التي ترتبط بتقييم التزامات عقود التامين في ظل متطلبات المعيار (IFRS 17)،

والكشف عن طبيعة المعالجة المحاسبية لتقييم التزامات التأمين على أساس معدل المخاطر نتيجة حالات عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية التي ترتبط بعقود التأمين وإعادة التأمين، والتعرف على مستوى الثقة المستخدم لتحديد المخاطر المالية وغير المالية، وتوصلت إلى أهمية تطبيق نماذج كمية لتقدير احتمالات حدوث المخاطر المقترنة بعقود التأمين، وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية عند درجة ثقة موضوعية يمكن تحديدها عند التعاقد، كما أكدت على ضرورة الاستعانة بمعدلات التسوية والخصم الملائمة لتقييم المركز والأداء المالي لشركات التأمين والتي تتطلب بعض التغيرات نتيجة تطبيق المعيار (IFRS17).

كما هدفت دراسة (England et al., 2018) إلى تطوير المعيار (IFRS17) من خلال استخدام المدخل التحليلي المبنى على المحاكاة لاحتياطي المخاطر في التأمين من خلال استخدام نموذج Mack 1993 لتقدير هوامش وتسويات المخاطر بموجب هذا المعيار، وركزت على المقاربات التحليلية والمحاكاة لاحتياطي تأمين المخاطر لشركات التأمين (P&C)، والتي يتم تطبيقها على النظرية الاكتوارية التقليدية للمخاطر على مدى عمر الالتزامات، وتوصلت إلى أنه بالرغم من أن النتائج لها قابلية تطبيق أوسع إلا أنه توجد العديد من مزايا المنهج القائم على المحاكاة، حيث يوفر توزيعاً تنبؤياً كاملاً، والذي يستخدم لتقدير هوامش المخاطر في إطار Solvency II وتعديلات المخاطر بموجب المعيار (IFRS17).

وهدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨) إلى التعرف على أهم الاختلافات بين متطلبات المعيار (IFRS4) والمعيار (IFRS17)، والكشف عن الآثار المترتبة من استخدام هامش الخدمة التعاقدية والوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية في القياس المحاسبي للأقساط غير المحصلة ومخاطر التعويضات وكذلك عمليات تجميع العقود سواء وفقاً للمدخل العام أو وفقاً لمدخل تخصيص الأقساط أو مدخل الرسوم المتغيرة، وتقييم الآثار الضريبية المتوقعة من تطبيقه، وتوصلت إلى وجود اختلاف جوهري بين طريقة القياس عند تحديد هامش الخدمة التعاقدية بين المعيارين، حيث يعتمد المعيار (IFRS17) على قياس التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم يتناسب مع سوق المال للاعتراف بقيمة الوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة مع استبعاد الإيرادات التي تخص

السنوات التالية من عقد التأمين وفق سنوات التغطية، وكذلك وجود اختلافات جوهرية بين طريقة القياس والعرض لكل من أصول والتزامات عقود التأمين وإعادة التأمين لكل من قائمة الدخل والمركز المالي.

وقد هدفت دراسة (النجار، ٢٠١٩) إلى بيان أثر تطبيق المعيار (IFRS17) على تطوير الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وتوصلت إلى أن تطبيق هذا المعيار سيساهم في تطوير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، ووجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق هذا المعيار وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

كما هدفت دراسة (تمراز، وعبدالعال، ٢٠١٩) إلى تقييم دور المعيار (IFRS17) في الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور المعيار (IFRS4) وعرض المشكلات الناتجة عن تطبيقه، وتقييم دور المعيار (IFRS17) في الحد من تلك المشكلات، وتوصلت إلى وجود قصور في المعالجات الواردة في المعيار (IFRS4) وتتمثل هذه المشكلات في مشكلة عدم القابلية للمقارنة، ومشكلة ضعف الشفافية الناتجة من عدم توفير معلومات مفيدة عن قيمة التزامات التأمين وعن الربحية، وقدرته في التغلب على هذه المشكلات وتقديم معالجات فعّالة في الحد منها.

وهدفت دراسة (شحاتة، ٢٠١٩) إلى تحليل متطلبات تطبيق المعيار (IFRS17) من حيث الاعتراف والقياس ومنهجية وآليات العرض والإفصاح التي يجب أن تتبعها شركات التأمين المصرية، وتحديد دوره في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية وتحسين ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية، وتوصلت إلى أن التكامل بين المعايير المحاسبية التي ترتبط بعقود التأمين (IFRS17) والمعايير التنظيمية (Solvency II) يسهم في تحسين مصداقية وعدالة التقارير المالية بشركات التأمين، وتحسين ربحية الأداء المالي، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، والمساهمة في إعداد مؤشرات كافية ودقيقة لتقييم الأداء، وأن تطبيقه يُسهم في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية (Solvency II) ومؤشرات الربحية من خلال تخفيض درجة التأثير العكسي بين هذه المؤشرات، وتعزيز قدرتها على سداد التزاماتها، وتوجيه استثماراتها نحو القنوات الاستثمارية الأعلى ربحية.

التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

تناولت أغلب الدراسات دور المعيار (IFRS17) في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تحليل متطلبات المعيار، وبيان أهم الأسباب التي أدت إلى إصداره، وتوضيح أهم الاختلافات بين متطلباته ومتطلبات المعيار (IFRS4) والذي ينتج عنه مخاطر في تفسير البيانات والمعلومات على مستوى عناصر القوائم المالية، وتباين في المعالجات المحاسبية الحالية لعقود التأمين.

ولم تتعرض هذه الدراسات للطبيعة الخاصة بنشاط التأمين وانعكاساها على النظام المحاسبي في شركات التأمين، وأهمية إصدار معيار محاسبي خاص بعقود التأمين، ومدى مساهمة متطلبات المعيار (IFRS17) من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح في تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين واستقرار سوق التأمين المصري، وتقييم الممارسات الحالية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل المعيار (IFRS4)، وتقديم دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين، حيث اعتمد أغلبها على الحصر الميداني دون التطرق للجانب التطبيقي، وهو ما سوف يتعرض له الباحث.

أهداف البحث

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة أوجه القصور في تطبيق المعيار (IFRS4)، وكيفية التغلب عليها في ضوء المعيار(IFRS17)، وأهم التحديات التي سوف تواجه شركات التأمين عند تطبيقه، وأثره على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يحدد الباحث مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- دراسة الطبيعة الخاصة بنشاط التأمين وانعكاساتها على النظام المحاسبي في شركات التأمين.
- أهمية إصدار معيار محاسبي خاص بعقود التأمين يغطى كافة الجوانب المحاسبية لنشاط التأمين.
- دراسة متطلبات المحاسبة عن عقود التأمين في ضوء المعيار (IFRS4)، وبيان أوجه القصور به.

- بيان أوجه الاعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح في ظل المعيار (IFRS17).
- التعرف على أهم التحديات التي سوف تواجه شركات التأمين عند تطبيق المعيار (IFRS17)، ومدى مساهمته في التغلب على أوجه قصور المعيار (IFRS4)، وتحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين.
- إجراء دراسة تطبيقية للمحاسبة عن عقود التأمين في ضوء تطبيق المعيار (IFRS17) على عينة من شركات التأمين المصرية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من ضرورة التعرف على طبيعة نشاط التأمين وانعكاسه على النظام المحاسبي في شركات التأمين، وتقييم المعيار (IFRS4) ودراسة أوجه القصور في تطبيقه، وتحليل متطلبات المعيار (IFRS17) ودراسة المشكلات والتحديات التي سوف تواجه شركات التأمين عند تطبيقه، وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، وتعزيز قدرة المحاسبين والمراجعين على فهم وتنفيذ المعالجات المحاسبية التي يتطلبها هذا المعيار، والمساهمة في الحد من الاختلافات في المعالجة المحاسبية عبر التشريعات المختلفة، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على بعض شركات التأمين المصرية.

منهج البحث

في ضوء مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه، وانطلاقاً من أهميته، فسوف يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل ما ورد بأدبيات المحاسبة ذات الصلة بموضوع البحث، والتقارير الدورية والإصدارات المهنية المتخصصة في الأنشطة التأمينية، وذلك بهدف تحليل متطلبات كلاً من المعيار (IFRS4) وأهم أوجه القصور به والمعيار (IFRS17) وأهم التحديات التي سوف تواجه شركات التأمين عند تطبيقه، كما يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي عند اشتقاق النتائج الجزئية من النتائج التي تم التوصل إليها استقرائياً، وذلك لبيان أثر تطبيق المعيار (IFRS17) في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتوحيد أسس القياس والعرض والإفصاح لجميع عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه.

الإطار النظري للبحث

أولاً: طبيعة نشاط التأمين وانعكاساته على النظام المحاسبي في شركات التأمين

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية عقد التأمين بأنه "عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (شركة التأمين) بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف آخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة (بوليصة التأمين) في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد (الخطر المؤمن ضده) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة (IASB, IFRS4).

وبتناول هذا التعريف نجد أنه يتضمن مجموعة العناصر التالية (عبدالحليم، وحوشان، ص ص ١٦٨-١٧٠):

- **التمييز بين مخاطر التأمين والمخاطر المالية:** حيث إن العقد الذي يُعرّض شركة التأمين لمخاطر مالية دون مخاطر التأمين ليس بعقد تأمين، لأن مخاطر التأمين تعد مخاطر غير مالية تنتقل من حامل العقد إلى شركة التأمين وبالتالي فهي مخاطر موجودة مُسبقاً، أما المخاطر المالية فهي مخاطر حدوث تغير مستقبلي في واحد أو أكثر من معدلات الفائدة المحددة أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر صرف العملة الأجنبية أو مؤشر أسعار أو مؤشر ائتمان أو أي متغير آخر.
- **مخاطر التأمين هامة:** لا تكون مخاطر التأمين هامة إلا إذا كان من شأن الحدث المؤمن ضده أن يؤدى بشركة التأمين إلى دفع تعويضات هامة إضافية في أي صورة، ويتم تقييم درجة أهمية المخاطر التأمينية على أساس كل عقد على حدة، فعقود التأمين على الحياة التي لا تتحمل فيها شركة التأمين مخاطرة كبيرة حالة الوفاة لا تُعد عقود تأمين، وتُعامل هذه العقود كأدوات مالية غير تأمينية أو عقود خدمات.
- **الحدث المستقبلي غير مؤكد:** فعدم التأكد هو جوهر عقد التأمين، حيث إن عدم التأكد من وقوع الحدث، أو توقيته، أو مقدار التعويضات حال وقوعه تعد جميعها دلائل على عدم التأكد، فمثلاً عقود التأمين على الحياة تُعد عقود تأمين بالرغم من أن الوفاة حدث محقق، إلا أنه من غير المؤكد متى ستحدث، ويكون الحدث المؤمن منه في بعض عقود التأمين هو اكتشاف الخسارة خلال مدة العقد، حتى لو نشأت الخسائر عن حدث تم قبل بداية العقد أو إثناءه أو بعد انتهائه،

وتغطى بعض عقود التأمين أحداثاً حدثت فعلاً إلا أن أثرها المادي لا يزال غير مؤكد كما في حالة عقد إعادة التأمين الذي يغطى شركة التأمين المباشرة في مواجهة التطور المعاكس للمطالبات التي تم إعلام حامل الوثيقة بها ويكون الحدث المؤمن منه في هذه العقود هو اكتشاف القيمة النهائية لهذه المطالبات.

- **التأثير السلبي للخطر المؤمن ضده على حامل الوثيقة:** حيث أن لحامل الوثيقة مصلحة في عدم تحقق الخطر المؤمن ضده، وهذه المصلحة تمثل الدافع وراء سعى المؤمن له إلى شراء عقد التأمين، وعليه فإن عقود المُقامرة لا تُعد عقود تأمين رغم أنها تتطلب الدفع حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد، إلا أنها لا تتطلب أن يؤثر الحدث تأثيراً سلبياً على حامل الوثيقة.
- **التعويض العيني:** فبعض عقود التأمين تسمح بأن يتم دفع قيمة التعويض عينياً، كأن تقوم شركة التأمين باستبدال المادة المسروقة بشكل مباشر بدلاً من دفع قيمة التعويض، أو تستخدم شركة التأمين مستشفى مملوكة لها وطاقمها الطبي لتقديم الخدمات الطبية التي تغطيها العقود.
- **تغير مستوى المخاطرة التأمينية:** يصبح العقد عقد تأمين عندما يتم الوفاء بكامل الحقوق والالتزامات أو أن يتم نفاذها، وفى بعض الحالات لا تنقل عقود التأمين أية مخاطر لشركة التأمين من البداية رغم أنها تنقل المخاطر التأمينية في وقت لاحق.

ويختلف النظام المحاسبي في شركات التأمين عن باقي النظم المحاسبية الأخرى، نظراً لطبيعة عملها، فلنشاط التأمين العديد من السمات الخاصة أهمها ظروف عدم التأكد، صعوبة تقدير تكاليف عقد التأمين، عقود إعادة التأمين الواردة والصادرة، وضرورة توافقه مع التنظيم الإداري في المنشأة (غازي، وسرحان، ص ٦٢٩).

وفيما يلي بعض البنود التي ترتبط بالطبيعة الخاصة للمحاسبة في شركات التأمين والمشكلات المحاسبية المرتبطة بها:

- **المخصصات الفنية:** ويتم تكوينها وفقاً لقوانين التأمين التي تلزم شركات التأمين بأن تُظهر في قوائمها المالية احتياطيات ومخصصات خاصة ذات الارتباط بطبيعة الخدمات التأمينية، والتي تعد نفقة مستقبلية واجبة الخصم من الإيراد قبل الوصول إلى صافى الدخل، والتي يتم تكوينها لمواجهة المخاطر الناتجة عن التوقف

عن سداد الأقساط أو استرداد جزء منها أو إلغاء العقود، لإضافة إلى أن الأقساط التي يتم تحصيلها تخص فترات مستقبلية لا يمكن اعتبارها إيراداً خلال الفترة محل التقرير دون تكوين التزام مقابلها يتمثل في حجز جزء من قيمة هذه الأقساط لحين انتهاء مدة العقد التي يتحقق عندها إيراد العقد، ومن أهم هذه المخصصات الاحتياطي الحسابي الذي يمثل الفرق بين القيمة الحالية لمبلغ التأمين، والقيمة الحالية للأقساط المستقبلية (حميدة، ٢٠١١)، ومخصص التعويضات تحت التسوية الذي يتم تكوينه لتغطية التعويضات المستحقة على شركة التأمين خلال السنة المالية التي لم تسدد بعد ويُعد حقاً من حقوق حملة الوثائق، إضافة إلى مخصص الأخطار السارية الذي يتم تكوينه لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء السنة المالية ومازالت سارية بعد انتهائها، ومخصص التقلبات العكسية الذي يتم تكوينه لمواجهة الخسائر الناتجة عن عدم كفاية الأقساط لتغطية الخسائر والتعويضات في الفترات التي تتسم بارتفاع خسائرها ويكون في الفترات التي يتحقق فيها أرباح نتيجة انخفاض الخسائر (العراقي، ٢٠١٥).

- **التعويضات المسددة:** حيث تمثل التعويضات التزاماً على شركة التأمين تجاه المستفيد حال وقوع الخطر المؤمن ضده مقابل الأقساط التي يدفعها (محمد، ٢٠١٦)، وتختلف قيمة التعويضات المدفوعة في تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال (التأمين على الحياة) عن تأمينات الممتلكات والمسئوليات (التأمينات العامة)، ففي التأمين على الحياة يكون التعويض محدداً في وثيقة التأمين عند تحقق الخطر، أما في التأمينات العامة فإن التعويض المقرر في بوليصة التأمين يمثل الحد الأقصى لما يمكن أن تقوم الشركة بسداده (شعيب، ٢٠١١).
- **الإيرادات (الأقساط المحصلة):** وتعد الأقساط المُحصَّلة من المؤمَّن لهم المصدر الرئيس لإيرادات شركات التأمين والتي تمثل من ناحية أخرى التزام على المؤمن له في مقابل الحصول على التعويضات المحددة عند وقوع الخطر المؤمن ضده، كما تُعتبر الإيرادات من أهم عناصر القوائم المالية لشركات التأمين، ونظراً لأهمية المحاسبة عن الإيرادات فقد اهتمت المعايير المحاسبية بتوفير الإرشادات اللازمة للمحاسبة عنها، وعلى الرغم من ذلك أظهر التطبيق العملي وجود نواحي قصور في هذه الإرشادات بسبب حدوث تغيرات في الأنشطة في بيئة الأعمال وصعوبة تطبيق شروط

الاعتراف بالإيراد، كما أن المحاسبة عن الإيرادات تتطلب التقرير عنها بشكل يعكس الواقع الاقتصادي للمعاملات التي نتجت عنها هذه الإيرادات، مما يعنى ضرورة الاعتراف بها وقياسها بصورة سليمة (جابر، ٢٠١٨، ص ٣).

وفى إطار تأكيد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أن تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً على شركات التأمين لن يكون مناسب، حيث لا يقدم نظرة موضوعية ودقيقة بشأن عقود التأمين، فالخط الفاصل بين الخدمة والاستثمار بالكيانات التأمينية غير واضح، ومن ثمّ يصعب تحديد الاعتراف بالإيرادات المرتبطة من عقود التأمين كنتيجة لعدم موضوعية ودقة تقييم المخاطر التي يمكن أن تختلف كثيراً طوال مدة العقد(شحاتة، ٢٠١٩، ص ٦٢).

وتواجه شركات التأمين صعوبات في تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد، حيث تقوم غالبية شركات التأمين بالاعتراف بالأقساط المحصلة كإيرادات مباشرة بمجرد تحصيل الأقساط من حملة الوثائق بغض النظر عن الخدمات المقدمة بموجب العقد (قصي، حوشان، ٢٠١٦، ص ١٧٥).

- **تقييم الأصول:** حيث يُعد النهج المحاسبي غير دقيق عند تقدير قيمة المباني والآلات والمعدات والتجهيزات لأغراض التأمين، فالتقييم المحاسبي للأصول الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات والتجهيزات والمركبات يكون على أساس تكلفتها التاريخية مطروحاً منها مجمع الإهلاك وليس على أساس قيمتها الاستبدالية (العراقي، ٢٠١٥، ص ٧٦)، كما تتعرض الأصول في بعض الأحيان إلى انخفاض قيمتها، ويؤدى عدم أخذ هذا الانخفاض في الاعتبار أو معالجته بطريقة خاطئة إلى تشويه نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية ومراكزها المالية. ويوجد معيار عام للاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول وهو عدم قدرة الأصل على استرداد قيمته الدفترية خلال عُمره المتبقي، ويحدث ذلك عندما يكون مجموع صافى التدفقات النقدية غير المخصومة المستقبلية المتوقعة أقل من القيمة الدفترية للأصل، وتتمثل مشكلة انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين في عدم وجود مؤشرات محددة يتم على أساسها الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول الأمر الذي يسمح لإدارة الشركات بالتوسع في استخدام مؤشرات أخرى، كما أن هناك بدائل وسياسات محاسبية مختلفة للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي

بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها، مما يؤدى إلى صعوبة مقارنة القوائم المالية لشركات التأمين (الصايغ، ٢٠١٣، ص ٨٧).

- **تقييم الالتزامات:** تتمثل طبيعة الالتزامات في صافي الالتزامات التأمينية على شركة التأمين بموجب عقد التأمين، وقد تتطور الالتزامات المُحتملة بشكل لم يكن متوقعاً من البداية، لذلك فإن الأمر يتطلب تقييمها بصفة مستمرة لتحديد ما إذا كانت الالتزامات الحالية تعبر عن الواقع أم لا (العراقي، ٢٠١٥، ص ٧٨)، كما تعتبر الملاءة المالية الأساس الذي يقوم عليه مستقبل نشاط التأمين، ويُعبر عنها بتوافر أصول كافية لسداد الالتزامات التأمينية في مواعيد استحقاقها، ومدى الاستعداد لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدى عملية السداد إلى تعثرها أو توقفها أو إفلاسها، وتقوم هيئات الإشراف والرقابة باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها حماية حقوق حملة الوثائق، حيث تنص قوانين الإشراف والرقابة في مختلف دول العالم على تواجد حد معين للملاءة المالية يساعدها في تجاوز المخاطر التي تتعرض لها (حسناوي، حسين، ٢٠١٨، ص ٢٩).

وقد نص القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ على تعديل المادة ٣٩ من قانون ١٠ لسنة ١٩٨١ لتكون على النحو التالي: "يجب أن تزيد قيمة أصول شركة التأمين أو إعادة التأمين على مجموع التزاماتها الخاصة بعمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات في أي وقت بنسبة ٢٠٪ من صافى الأقساط أو ٢٥٪ من صافي التعويضات التحميلية عن السنة المنقضية أيهما أكبر، على ألا يزيد ما يُخصم مقابل إعادة التأمين الصادر عند حساب هذه السنة على ٥٠٪ من إجمالي العمليات، ويجب أن تزيد قيمة أصول الشركة على مجموع التزاماتها الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال في أي وقت بإجمالي ما يلي:

(أ) ما يعادل ثلاثة في الألف من إجمالي رؤوس الأموال لعقود التأمين السارية المعرضة للخطر بما يشمل إعادة التأمين، ثم تخفض بما لا يزيد عن ٥٠% من مقابل إعادة التأمين.

(ب) ما يعادل ٤٪ من الاحتياطيات الحسابية بما يشمل إعادة التأمين، ثم تخفض بما لا يزيد على ١٥٪ مقابل إعادة التأمين. وفى جميع الأحوال يجب ألا تقل الزيادة المطلوبة في قيمة الأصول على الالتزامات المشار إليها عن رأس المال المدفوع.

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن قطاع التأمين يتمتع بطبيعة خاصة تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى، كما أدى ظهور منتجات تأمينية جديدة، مثل التأمين على الحياة المرتبط

بمكون الاستثمار، وظهور قنوات جديدة للتأمين بالمشاركة مع المؤسسات المصرفية إلى زيادة تعقيد العمليات التي يقوم بها قطاع التأمين، وزيادة المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى التنوع الهائل في احتياجات مستخدمي التقارير المالية، والتباين الكبير في إعداد وعرض التقارير المالية عبر التشريعات المختلفة، وهذا بدوره أدى إلى تزايد أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين لما لهما من دور في تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين.

ثانياً: المحاسبة عن عقود التأمين في ضوء المعيار (IFRS4)

يمثل معيار(IFRS4) مرحلة انتقالية وفترة مؤقتة لحين تطوير معيار شامل لعقود التأمين، حيث إن هدف هذا المعيار هو وضع حد لتنوع واضطراب الممارسات المحاسبية السائدة، من خلال إدخال تحسينات محدودة في المحاسبة عن عقود التأمين، والسماح للشركات بمواصلة ممارساتها المحاسبية، مع التركيز على تعزيز الإفصاح عن المبالغ والتوقيتات ودرجات عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين.

(أ) مفهوم عقد التأمين

عرف معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) عقد التأمين بأنه "عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (شركة التأمين) بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف آخر(حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة (بوليصة التأمين) في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد (الخطر المؤمن ضده) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة.

(١) أن ينقل العقد مخاطر التامين من حامل الوثيقة إلى مُصدر العقد ، دون المخاطر المالية	(٣) الحدث المستقبلي المؤمن ضده غير مؤكد الحدوث
جوهر عقد التأمين	
(٢) أن تكون مخاطر التامين هامة : بمعنى أن تعرض مُصدر العقد لدفع مبلغ إضافية كبيرة ويتم تقييمها لكل عقد على حدة	(٤) أن يؤثر وقوع الحدث المؤمن ضده سلباً على حامل الوثيقة

المصدر: إعداد الباحث

(ب) أسس القياس المحاسبي الحالي لعقود التأمين في ضوء المعيار (IFRS4)

يهدف معيار (IFRS4) إلى تحديد كيفية إعداد التقارير المالية الخاصة بعقود التأمين من قِبل الشركات المُصدرة لهذه العقود، حيث يُسلط الضوء على قطاع التأمين الذي لم يأخذ نصيبه من الاهتمام من قِبل معايير المحاسبة الدولية (عيصام، ٢٠١٧، ص ٤٩).

ويمكن تناول القياس المحاسبي لعقود التأمين في ضوء معيار(IFRS4) من خلال ما يلي:

- **اختبار مدى كفاية الالتزامات:** على شركة التأمين أن تُقيّم في تاريخ كل قائمة مالية ما إذا كانت التزاماتها التأمينية المُعترف بها كافية، وذلك من خلال التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها. وإذا أظهر هذا التقييم أن المبلغ المُسجّل للالتزامات التأمينية غير كافٍ في ضوء التدفقات النقدية المستقبلية، يجب أن يتم الاعتراف بكامل العجز في الربح أو الخسارة (حماد، ٢٠١٦، ص ٥٢٥).
- **انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين:** إذا كانت أصول إعادة التأمين لدى شركة التأمين المباشرة قد انخفضت قيمتها فعلى شركة التأمين المباشرة أن تُخفِّض المقدار المُسجّلِ تبعاً لذلك، وتعترف بخسارة الانخفاض في الربح أو الخسارة، وتنخفض قيمة أصل إعادة التأمين في الحالات التالية (IFRS4, Para. ٢٠):
  - إذا كان هناك دليل موضوعي نشأ عن حدث طرأ بعد الاعتراف المبدئي بأصل إعادة التأمين بأن شركة التأمين المباشرة قد لا تُحصّل كامل المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام العقد.
  - أن يكون للحدث المؤمن ضده أثر ملموس بشكل يمكن الاعتماد عليه على المبالغ التي ستحصلها شركة التأمين المباشرة من معيد التأمين.
- **أسعار الفائدة الحالية في السوق:** يُسمح لشركة التأمين بتغيير سياساتها المحاسبية بحيث تقوم بإعادة قياس التزامات إعادة التأمين المُخصصة لتعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق وتعترف بالتغيرات في تلك الالتزامات في الربح أو الخسارة (العراقي، ٢٠١٥، ص ١٠).
- **هوامش الاستثمارات المستقبلية:** لا تحتاج شركة التأمين إلى تغيير سياساتها المحاسبية لعقود التأمين لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلية، حيث أن هناك افتراض مُسبق بأن القوائم المالية لشركة التأمين ستصبح أقل موثوقية وأقل ملاءمة إذا هي أخذت في الحسبان سياسة محاسبية تعكس هوامش الاستثمار المستقبلية في قياس عقود التأمين (IFRS4, Para, 27).

- **الحيطة والحذر:** لا تحتاج شركة التأمين أن تغير سياساتها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين لإلغاء الحذر المُفرط، ومع ذلك إذا قامت شركة التأمين بقياس عقود تأمين باستخدام حذر كافٍ فإنه لا يتوجب عليها عندئذ استخدام أي حذر إضافي (عيصام، ٢٠١٧، ص ٥٤).
- **محاسبة الظل (Shadow Accounting):** يُسمح لشركة التأمين بتغيير سياساتها المحاسبية بحيث يكون الربح أو الخسارة المُعترف بهما وغير المتحققين على الأصول يؤثران على القياسات بنفس الطريقة التي تؤثر بها الأرباح أو الخسائر المحققة، كما يجب الاعتراف بالتكاليف ذات العلاقة للالتزامات التأمينية (تكاليف الشراء المؤجلة أو الأصول غير الملموسة) في قائمة الدخل الشامل في الحالة الوحيدة التي تتمثل بكون الأرباح أو الخسائر غير المحققة معترف بها بشكل مباشر في قائمة الدخل الشامل الآخر، وتسمى هذه الممارسة أحياناً بمحاسبة الظل (العراقي، ٢٠١٥، ص ١١).
- **عقود التأمين المقتناة في اندماج الأعمال:** يجب على شركة التأمين في تاريخ الشراء أن تُقيّم بالقيمة العادلة التزامات التأمين التي تتحملها وأصول التأمين التي تم الحصول عليها من خلال اندماج الأعمال، إلا أنه يُسمح لشركة التأمين (ولكن ليست مُلزمة بذلك) بالتوسع في العرض بما يؤدى إلى فصل القيمة العادلة لعقود التأمين التي تم الحصول عليها إلى المكونين التاليين (IFRS4, Para, 31):
  - التزام يُقاس بموجب سياسات شركة التأمين المحاسبية لعقود التأمين التي تُصدرها.
  - أصل غير ملموس يمثل الفرق بين القيمة العادلة للحقوق التعاقدية التأمينية التي تم الحصول عليها والالتزامات التأمينية والالتزام الذي تم قياسه بالاستناد إلى سياسات شركة التأمين المحاسبية، ويجب أن يتفق القياس اللاحق لهذا الأصل مع قياس الالتزام التأميني ذي العلاقة.
- **أشكال (ميزات) المشاركة الاختيارية:** بالنسبة لعقود المشاركة الاختيارية فإنها تتكون من مكونين هما (حماد، ٢٠١٦، ص ٥٢٥):

- **المكون المضمون**: وهو الالتزام بدفع مزايا (منافع) مضمونة لحامل الوثيقة يتضمنها عقد التأمين.
- **المكون الآخر**: وهو ميزة المشاركة الاختيارية حسب اشتراطات العقد.

وتقوم شركة التأمين بإصدار عقود المشاركة الاختيارية لتشجيع الشركات والأفراد على التأمين لديها، وجذب عُملاء جُدد من خلال إعطائهم حق الحصول على منافع إضافية بجانب المنافع المضمونة المُتعارف عليها.

- **التغيرات في السياسات المحاسبية:** يمكن لشركة التأمين أن تغير سياساتها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين إذا كان هذا التغيير سيجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة ولكن ليس أقل موثوقية، حيث تعد الموثوقية (Reliability) شرطاً أساسياً في المعلومات لكي تصبح ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات ومستخدمي القوائم المالية **(عيصام، ٢٠١٧، ص ٥٢).**

(ج) أسس الإفصاح المحاسبي الحالي لعقود التأمين في ضوء معيار (IFRS4)

يجب على شركات التأمين الإفصاح عن المبالغ المُعترف بها، وكذلك طبيعة ومدى المخاطر الناتجة من عقود التأمين وذلك كما يلي (IFRS4, Paras, 36 – 38):

- **معلومات توضح المبالغ المُعترف بها:** يجب على شركة التأمين أن تُفصح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في بياناتها المالية، أي تُفصح عما يلي:

- السياسات المحاسبية المتبعة لمعالجة عقود التأمين والأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ذات العلاقة بهذه السياسات المحاسبية.
- أسس الاعتراف وتسجيل أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الناتجة عقود التأمين.
- التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة (اختياري).
- معلومات عن الافتراضات التي لها أكبر أثر على الاعتراف وقياس أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات عقود التأمين، بما فيها الإفصاح الكمي عن هذه الافتراضات كلما أمكن.

- تأثير التغيرات في الافتراضات المستخدمة لقياس الأصول والالتزامات التأمينية موضحاً بشكل منفصل تأثير كل تغير له تأثير مادي على البيانات المالية.
- تسويات التغيرات في التزامات التأمين وأصول إعادة التأمين والتكاليف المؤجلة للاستحواذ على العقود، إن وجدت.

▪ **معلومات عن طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن عقود التأمين:** حيث يجب على شركة التأمين أن تُفصح عما يلي:

- أهداف وسياسات إدارة المخاطر.
- آجال وشروط عقود التأمين التي لها أثر هام على قيم التدفقات النقدية المستقبلية للمؤمن وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المحيطة بها.
- معلومات عن مخاطر التأمين (قبل وبعد تخفيف المخاطر بواسطة إعادة التأمين)، ويشمل ذلك معلومات عن حساسية الربح أو الخسارة وحقوق الملكية للتغيرات في العوامل التي لها أثر هام عليها، تركيز مخاطر التأمين، المطالبات الفعلية مقارنة بالتقديرات السابقة حتى أقصى فترة عشر سنوات (أي تطور المطالبات)، التعرض لمخاطر سعر الفائدة أو مخاطر السوق مع المشتقات المدمجة التي تحتويها عقود التأمين عندما لا تكون المشتقات المدمجة مُقاسة بالقيمة العادلة، ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان بموجب متطلبات المعيار (IFRS7) "الأدوات المالية: الإفصاحات".

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن المرحلة الأولى من مشروع المحاسبة عن عقود التأمين وفق المعيار (IFRS4) قد اقتصرت على توفير معالجات محاسبية محدودة وتقديم إرشادات مؤقتة، وإرساء عدداً من المبادئ المحاسبية باعتبارها الممارسة الأفضل جوهرياً دون إلزام شركة التأمين بتغيير سياساتها الحالية، وبالتالي يوجد عدم استقرار حول هذه المعالجات، الأمر الذي يؤدى إلى صعوبة فَهم أداء شركات التأمين نتيجة لأن العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باستخدام قواعد ومعايير وتشريعات محاسبية مختلفة، وبالتالي تطبيق أسس محاسبية مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية مما يقلل من قابلية القوائم للمقارنة ولا يتيح فرصة للقياس والإفصاح المناسب لعقود التأمين، الأمر الذي أدى إلي ظهور العديد من حالات الانهيار لبعض شركات التأمين على

مستوى العالم مثل شركة تشيودا للتأمين على الحياة اليابانية وشركة كيوى للتأمين ضد الحريق والتأمين البحري اليابانية، وعليه فقد أصبحت الحاجة ملحة لضرورة وجود معايير محاسبية موحدة بغرض تفادي حدوث أزمات جديدة مشابهة، وهو ما دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) "عقود التأمين" في مايو ٢٠١٧م ليحل محل معيار (IFRS4)، ويعتبر هذا المعيار إلزامي التطبيق اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣.

ثالثاً: القياس المحاسبي في ضوء معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17)

حدد المعيار (IFRS17) مبادئ للقياس المحاسبي لعقود التأمين التي تقع ضمن نطاقه، ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركات التي تصدر عقود تأمين بتقديم المعلومات الملائمة التي تُعبر بصدق وعدالة عن عقود التأمين، وتقييم أثر تلك العقود على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية (IFRS17, Paras, 1, 2).

(أ) نطاق تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17)

في الفقرة رقم (٣) حدد المعيار نطاق مُحدد يتضمن العقود التي يُطبق عليها وذلك كما يلي (غالي، الفار، ٢٠١٨، ص ١٠٥٠):

عقود التأمين وإعادة التأمين المُصدرة Insurance& Reinsurance Contracts Issued: يُلزِم المعيار شركات التأمين بتقييم مدى أهمية مخاطر التأمين على أساس القيمة الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة لعقد التأمين على عكس المعيار (IFRS4)، والمعيار المصري رقم (٣٧) اللذين لم يتضمنا مثل هذا الإلزام.

عقود إعادة التأمين المحتفظ بها Reinsurance Contracts Held: نظراً لاختلاف طبيعة عقود إعادة التأمين المُحتفظ بها فإن المعيار يُلزم الشركات بقياس عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن عقود التأمين التي تُصدرها الشركة بغرض توفير معلومات مالية عن طبيعة العقود وأثرها على الأداء المالي (سلامه، ٢٠١٧، ص ٢٥).

عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية Investment Contracts with Discretionary Participation Features (DPFs): لها الشكل

القانوني لعقد التأمين إلا أنها تفتقد لجوهره، حيث لا تنقل مخاطر تأمين هامة إلى الجهة المُصدرة، وتعد هذه العقود أدوات مالية مُركّبة ويُطبق عليها المعالجة المحاسبية الواردة بمعيار الأدوات المالية (IFRS9) إذا كانت الشركة التي تصدرها لا تُصدر عقود تأمين، وقد اشترط المعيار أنه لكي تقع هذه العقود ضمن نطاقه فلابد أن تُصدر نفس الشركة أيضاً عقود تأمين.

عقود الضمان المالي Financial Guarantee Contracts: يشترط لتطبيق المعيار على عقود الضمان المالي أن تحوَّل مخاطر تأمين جوهرية إلى الجهة المصدرة، وأن تنص الشركة صراحة على اعتبار هذه العقود عقود تأمين، وتطبق عليها المعالجة المحاسبية التي تُطبَق على عقود التأمين (سلامه، ٢٠١٧، ص ٢٨)، وبذلك استمر المعيار (IFRS17) بتطبيق نفس المعالجة المحاسبية الواردة بمعيار (IFRS4) ومعيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) على عقد الضمان المالي دون أية تغييرات جوهرية حيث أن ذلك يؤدى إلى محاسبة متطابقة للعقود المماثلة اقتصادياً أو الصادرة من نفس الشركة.

عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة Fixed – Fee Service Contracts: يسمح المعيار للشركات التي تصدر عقود الخدمات ذات الأتعاب المحددة بأن تختار خياراً غير قابل للرجوع فيه (Irrevocable Option) بتطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء (IFRS15) بدلاً منه على تلك العقود وذلك إذا تحققت جميع الشروط التالية (IFRS17, Para. 8):

- سعر العقد الذي وضعته الشركة للعميل لا يعكس تقدير الشركة للمخاطر المتعلقة به.
- يعوض العقد العميل بتقديم خدمات وليس بدفعات نقدية.
- تنشأ مخاطر التأمين المحولة للشركة من تكرار استخدام العميل للخدمة وليس عن عدم التأكد من تكلفة هذه الخدمات.

ومما سبق يستنتج الباحث أن نطاق تطبيق المعيار (IFRS17) قد ركز بشكل أساس على الجوهر الاقتصادي لعقد التأمين وليس فقط الشكل القانوني، كما ركز على نشاط التأمين وليس على شركات التأمين فقط، مما يساعد المستثمرين والمحللين الماليين في التعرف بشكل صحيح على تحديد أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادي بين الشركات التي

تُصدر عقود التأمين، وبالتالي تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على المستوى الدولي وتحسين جودة التقارير المالية.

(ب) فصل مكونات عقد التأمين

أشار المعيار إلى أنه قد يحتوى عقد التأمين على مكونات غير تأمينية يجب فصلها ومعالجتها وفقاً لمتطلبات معايير أخرى، حيث ألزم المعيار الشركات بضرورة فصل المشتقات الضمنية وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وفصل مكون الاستثمار عن عقد التأمين المُضيف إذا كان من الممكن تمييزه بذاته (Distinct)، ويعالج وفقاً لمعيار الأدوات المالية (IFRS9)، أما مكون الاستثمار الذي لا يمكن تمييزه بذاته فيدخل ضمن مكون التأمين ويُطبق عليه المعيار (IFRS17) حيث يُساهم فصل مكون الاستثمار المُدمج ضمن عقد التأمين في عدم تضخيم حجم إيرادات، وفصل السلع والخدمات غير التأمينية إذا كان عقد التأمين يحتوى على التزام بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها إلى حامل الوثيقة ليُطبّق عليها معيار الإيرادات من العقود مع العملاء (IFRS15). ويؤخذ في الاعتبار أن ليس كل الخدمات غير التأمينية التي يمكن تمييزها يتم فصلها، فهناك أنشطة ينبغي أن تقوم بها شركة التأمين لتنفيذ العقد، مثل المهام الإدارية فهذه الخدمات لا تُفصل بطبيعة الحال، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية (IFRS 17, Paras, 10 – 13).

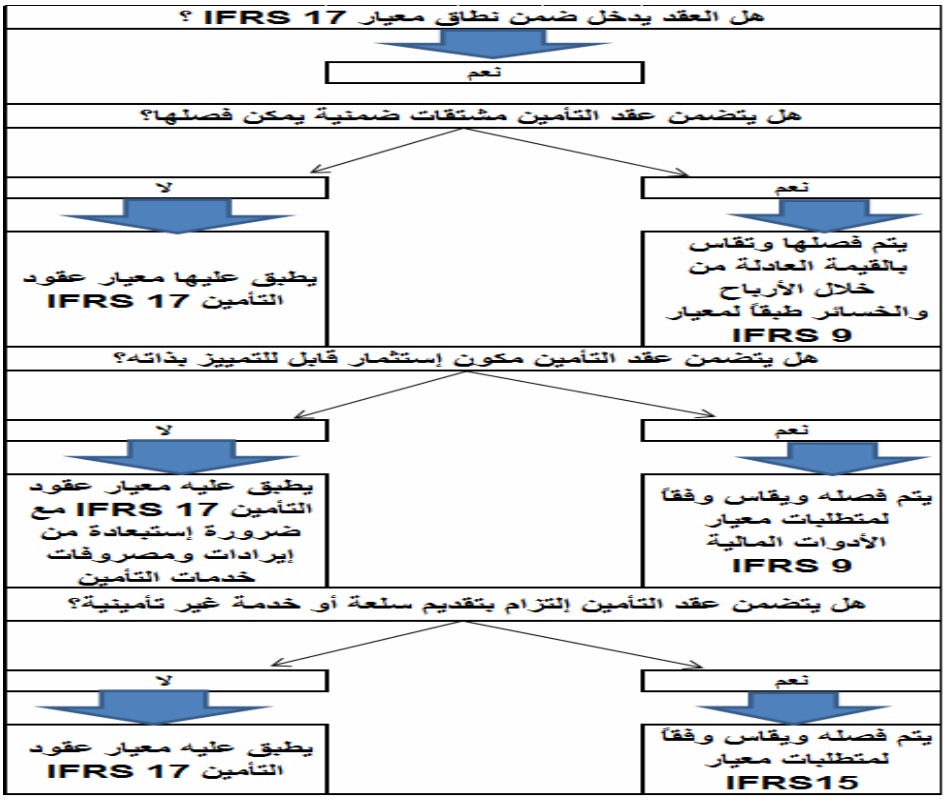

ومما سبق يستنتج الباحث أن متطلبات فصل المكونات غير التأمينية بموجب المعيار (IFRS17) والتي تهدف إلى تحسين الشفافية وجودة التقارير المالية، إلا أن هناك معوقات وقيود على فصل هذه المكونات، حيث إن التدفقات النقدية لمكونات عقد التأمين قد تكون متداخلة وبالتالي فإن فصلها قد يتم بصورة تعسُّفية ويمكن أن يؤدى إلى معالجات محاسبية متباينة.

(ج) تجميع عقود التأمين Combination of Insurance Contracts

يتطلب معيار (IFRS17) لأغراض القياس أن تقوم الشركات المُصدرة لعقود التأمين بتجميع عقود التأمين في محافظ بحيث تتكون كل محفظة من عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتُدار معاً، ثم بعد ذلك يجب تقسيم محفظة عقود التأمين المصدرة (على أساس الربحية المتوقعة) بحد أدنى إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي (إبراهيم، ٢٠١٨، ص ١٢٩):

- **مجموعة عقود التأمين المُحمّلة بخسائر عند الاعتراف الأولي:** وهى مجموعة العقود التي تتكبد الشركة فيها تعويضات تفوق إيرادات عقود التأمين، ويتطلب المعيار من الشركة الاعتراف بالخسارة فوراً في الأرباح أو الخسائر، ولا يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية لهذه المجموعة، حيث سيساوى الصفر.
- **مجموعة عقود التأمين التي لا يُحتمل أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً:** وتتمثل في مجموعة العقود المُربحة، حيث يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية لهذه المجموعة في نهاية الفترة المالية ضمن الأرباح أو الخسائر ليعكس الخدمات المُقدمة خلال تلك الفترة، والجزء المتبقي من هامش الخدمة التعاقدية يمثل الأرباح غير المحققة المتعلقة بالخدمات المستقبلية ويُعترف به ضمن التزامات عقود التأمين.
- **مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة:** وهي العقود التي تنقسم فيها الأخطار إلى مؤكدة وغير مؤكدة وتختلف عن المجموعة الأولى والثانية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن متطلبات تجميع عقود التأمين توفر معلومات أكثر ملاءمة عن أنشطة التأمين خاصة في حالة إصدار الشركة عدداً من العقود المماثلة.

(د) الاعتراف بمجموعة عقود التأمين

أشار المعيار أنه يجب على الشركات الاعتراف بمجموعة عقود التأمين المصدرة في أقرب فترة من ما يلي (IFRS17, Paras, 25):

- بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.
- تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين، في حالة عدم وجود تاريخ استحقاق محدد في العقد.
- عندما تشير الأحداث والظروف إلى وجود مجموعة عقود مُحملة بخسارة (Onerous Contracts) قبل بدء التغطية.

(هـ) متطلبات قياس مجموعات عقود التأمين

حدد المعيار ثلاثة مداخل لقياس مجموعات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه وهي (غالي، الفار، ٢٠١٨، ص ١٠٥٧):

المدخل الأول: مدخل اللبنات (الكتل) (Building Block Approach (BBA

ينبغي أن يُطبق هذا المدخل على جميع عقود التأمين المُصدرة، فيما عدا عقود التأمين التي تحوي ميزات المشاركة المباشرة وعقود التأمين قصيرة الأجل، مع استخدام معدل خصم مناسب لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية من أجل تحديد قيمة تعكس حقيقة الوفاء بالتزامات التأمين المتوقعة من تعويضات ومطالبات.

(أ) مرحلة القياس المبدئي: يجب على الشركات عند الاعتراف المبدئي قياس مجموعة عقود التأمين وفقاً لإجمالي كلاً من الوفاء بالتدفقات النقدية (Fulfillment Cash Flow) وهي "تقدير صريح وغير متحيز للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة مطروحاً منها تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة التي ستنتج عند وفاء الشركة بعقود التأمين، بما في ذلك تعديل المخاطر للتعويض عن المخاطر غير المالية" (IFRS17, Paras, 32-39)، وهامش الخدمة التعاقدية (Contractual Service Margin or CSM) والذي يمثل الأرباح غير المحققة (Unearned Profit)، وتعني الأرباح التي تتوقع الشركة تحقيقها من خلال تقديم الخدمات التي تعهدت بها بموجب العقود ضمن المجموعة على مدى فترة تغطية المجموعة بأكملها، ولا يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية إذا كانت مجموعة العقود محملة بخسائر عند الاعتراف المبدئي، كما يجب قياسها على أساس مجموعة عقود التأمين ككل وليس كل عقد على حدة، كما ينبغي على الشركات أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في الأرباح أو الخسائر على مدى فترة التغطية الحالية والمتبقية ليعكس الخدمات التي قدمتها الشركة والخدمات المستقبلية بموجب مجموعة عقود التأمين (سلامه، ٢٠١٧، ص ٧٦).

(ب) مرحلة القياس اللاحق: يجب على الشركات في نهاية كل فترة تقرير قياس القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين وفقاً لإجمالي كل من:

التزامات التغطية المتبقية: (Liability for Remaining Coverage (LRC

والتي تمثل الجزء من التدفقات النقدية المتعلقة بالتغطية المقدمة مستقبلاً بموجب مجموعة عقود التأمين وتشتمل على القيمة الدفترية للوفاء بالتدفقات النقدية بعد تعديلها حيث يتم تحديث مكون الوفاء بالتدفقات النقدية في نهاية كل فترة مالية ليعكس

الافتراضات الحالية في تاريخ القياس، بالإضافة إلى القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة حيث يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة طالما كانت المجموعة غير محملة بخسائر بالتغيرات في تقديرات الأرباح المستقبلية غير المحققة، دخل أو مصروفات تمويل التأمين، وأسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بهامش الخدمة التعاقدية. (IFRS17, Para. 40).

ويتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين في الأرباح أو الخسائر ضمن إيرادات التأمين عند نهاية كل فترة لتعكس الخدمات المقدمة خلال الفترة الحالية بموجب مجموعة عقود التأمين على أساس وحدات التغطية، أما الجزء المتبقي فيمثل الأرباح غير المحققة المتعلقة بالخدمات المستقبلية التي ستقدمها الشركة بموجب العقود ضمن المجموعة.

ويمكن عرض القياس اللاحق لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة وفقاً للنموذج العام للقياس لعقود التأمين التي لا تحتوى ميزة المشاركة المباشرة كما يلي(IFRS17, Para, 44):

القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة (الرصيد الختامي) = القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في بداية الفترة (الرصيد الافتتاحي) + أثر أية عقود جديدة أُضيفت إلى المجموعة خلال الفترة + الفوائد المستحقة (أثر تمويل التأمين) على هامش الخدمة التعاقدية خلال الفترة (تُقاس بمعدلات الخصم المحددة عند الاعتراف الأولى) + التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات المستقبلية ± أثر أية فروق في أسعار صرف العملات الأجنبية – إيراد التأمين المعترف به عن التغطية المقدمة خلال الفترة.

التزامات المطالبات المتكبدة:Liability for Incurred Claims (LIC) وتمثل الجزء من التغيرات في تقديرات الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالتغطية السابقة بموجب عقود التأمين داخل المجموعة، وتتضمن المطالبات والمصروفات المتكبدة فعلياً ولكنها لم تُدفع بعد، ولا يسمح المعيار بتعديل هامش الخدمة التعاقدية بالتغيرات في تقديرات الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات الحالية أو السابقة.

المدخل الثاني: مدخل الرسوم المتغيرة Variable Fee Approach

يُطبق مدخل الرسوم المتغيرة على عقود التأمين التي تحوى ميزات المشاركة المباشرة وذلك فقط عند القياس اللاحق لهذه العقود، ويعتبر عقد التأمين ذو ميزات المشاركة المباشرة عندما تحدد بنود العقد بوضوح أن لحامل الوثيقة حصة من مجموعة محددة من البنود الضمنية، وتتوقع الشركة أن تدفع لحامل الوثيقة مبلغ يعادل حصة جوهرية من عائدات القيمة العادلة للبنود الضمنية، وتتوقع الشركة أن نسبة هامة من أي تغير في المبالغ التي ستدفعها لحامل الوثيقة تتغير مع تغير القيمة العادلة للبنود الضمنية (IFRS17, index. A).

ويمكن تصوير القياس اللاحق لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة وفقاً لمدخل الرسوم المتغيرة للعقود التي تحوى ميزة المشاركة المباشرة على النحو التالي(IFRS17, Para, 45):

القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة (الرصيد الختامي) = القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في بداية الفترة (الرصيد الافتتاحي) + أثر أية عقود جديدة أُضيفت إلى المجموعة خلال الفترة ± حصة الشركة من التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية ± التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات المستقبلية ± أثر أية فروق في أسعار صرف العملات الأجنبية على هامش الخدمة التعاقدية - الجزء من هامش الخدمة التعاقدية المُعترف به كإيرادات تأمين عن الفترة نظير الخدمات المقدمة خلال الفترة.

ويستنتج الباحث أن أوجه الاختلاف بين مدخل النموذج العام ومدخل الرسوم المتغيرة يتمثل في القياس اللاحق لهامش الخدمة التعاقدية، فوفقاً لمدخل النموذج العام فإن التغيرات في قيمة الخيارات والضمانات يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل، كما أن الفائدة على هامش الخدمة التعاقدية تحسب بمعدلات خصم محددة عند الاعتراف المبدئي، بينما وفقاً لمدخل الرسوم المتغيرة فإن هذه التغيرات تدخل ضمن هامش الخدمة التعاقدية (يُعترف بها في الأرباح أو الخسائر)، كما أن الفائدة على هامش الخدمة التعاقدية تُحسب باستخدام معدلات خصم حالية.

المدخل الثالث: مدخل تخصيص الأقساط

Premium Allocation Approach (PAA)

يُعد مدخل تخصيص الأقساط مدخل مُبسّط (Simplified Approach) لقياس مجموعة عقود التأمين، وهو مدخل اختياري وليس إلزامي، حيث يقيس التزامات التغطية المتبقية لعقود التأمين قصيرة الأجل، وإذا كانت الشركة تتوقع بشكل معقول أن استخدام مدخل تخصيص الأقساط في قياس التزامات التغطية المتبقية للمجموعة لن يختلف بصورة جوهرية عن تلك التي ستنتج بتطبيق مدخل النموذج العام (شحاتة، ٢٠١٩، ص ٨٦)، ويُطبق هذا المدخل عند القياس المبدئي أو اللاحق وذلك على النحو التالي:

(أ) القياس المبدئي: يمكن قياس التزامات التغطية مبدئياً كما يلي (IFRS17, para. 55):

القيمة الدفترية لالتزامات التغطية المتبقية في بداية الفترة = الأقساط المستلمة عند الاعتراف الأولى (إن وجدت) - أية تدفقات نقدية لاقتناء عقد التأمين في ذلك التاريخ ما لم تختار الشركة الاعتراف بالمدفوعات كمصروفات فور تكبدها ± أية مبالغ ناتجة عن إلغاء الاعتراف في تاريخ الاعتراف الأولى بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين التي سبق الاعتراف بها كأصول أو التزامات قبل ذلك التاريخ.

(ب) القياس اللاحق: يمكن قياس التزامات التغطية لاحقاً كما يلي: (IFRS17, Para, 59):

القيمة الدفترية لالتزامات التغطية المتبقية في نهاية الفترة = القيمة الدفترية لرصيد أول المدة لالتزامات التغطية المتبقية + الأقساط المستلمة خلال الفترة (إن وجدت) + استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين ما لم يُعترف بها كمصروفات عند تكبدها - التدفقات النقدية المدفوعة لاقتناء التأمين (إن وجدت) + أثر تعديلات مكون التأمين الجوهري - مكون الاستثمار المدفوع أو المحول إلى التزامات المطالبات المتكبدة - الجزء من إيرادات التأمين الذي يمثل التغطية المقدمة خلال الفترة بموجب مجموعة العقود ± أثر فروق أسعار الصرف (إن وجدت).

(و) التعـديل وإلغـاء الاعتراف Contract Modification and Derecognizing

ينبغي على الشركة إلغاء الاعتراف بعقد التأمين حال انتهاء العقد وانقضاء الالتزام المحدد به أو الوفاء به أو إلغائه، أو حال قيام الشركة بإجراء تعديلات جوهرية على العقد الحالي تؤدى إلى إلغاء الاعتراف به والاعتراف بالعقد المعدّل باعتباره عقداً جديداً (IFRS17, Para, 74):

ويمكن تعديل أحكام عقد التأمين بناءاً على الاتفاق بين طرفيه أو حدوث تغيير في اللوائح، ويجب على الشركة إلغاء الاعتراف بالعقد الأصلي، وإثبات العقد المُعدّل كعقد جديد وذلك إذا أدت البنود المُعدّلة في العقد إلى استبعاد العقد المعدّل من نطاق المعيار (IFRS17)، أو قيام الشركة بفصل مكونات لم يتم فصلها من قبل عن العقد المضيف مما يؤدى إلى عقد تأمين مختلف جوهرياً، أو وجود اختلاف جوهري لحدود العقد الأمر الذي يستوجب إنشاء عقد جديد بهذه الحدود، وإدراج العقد المعدّل في مجموعة مختلفة من العقود، أو كان العقد الأصلي يستوفي متطلبات اعتباره عقد تأمين يحوى ميزة المشاركة المباشرة، إلا أن العقد المعدّل لم يعد يستوفى هذه المتطلبات أو العكس، أو كان العقد الأصلي يطبق عليه مدخل تخصيص الأقساط، بينما العقد المعدّل لم يعد مؤهلاً لذلك (IFRS17, Para, 72).

وإذا لم تؤدى التعديلات على العقد إلى أيٍ مما سبق فلا يتم إلغاءه، بل يتم معالجتها على أنها تغيرات في التقديرات الخاصة بالوفاء بالتدفقات النقدية (IFRS17, Para, 73).

ويرى الباحث أن متطلبات التعديل وإلغاء الاعتراف بعقود التأمين بموجب المعيار (IFRS17) تساهم في توفير أساس ثابت لشركات التأمين التي تقوم بتعديل وإلغاء الاعتراف بعقودها، على خلاف المعيار (IFRS4).

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن متطلبات القياس المحاسبي في ضوء المعيار (IFRS17) قد أحدثت تغييراً جذرياً في نماذج القياس المحاسبي لعقود التأمين، حيث حدد المعيار المعالجات المحاسبية التي تتفق مع معايير التقارير المالية الدولية الأخرى

بغرض اتساقها مع بعضها البعض، وبغرض توحيد المعالجات المحاسبية الأمر الذي ينعكس بازدهار صناعة التأمين على المستوى المحلي والعالمي.

رابعاً: الإفصاح المحاسبي في ضوء معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17)

يتطلب المعيار من الشركة إفصاحات تمكّن مستخدمي القوائم المالية من فهم المبالغ المدرجة في قائمة المركز المالي وقوائم الأداء المالي، وتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة من إصدار عقود التأمين.

(أ) متطلبات العرض وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17)

يتطلب المعيار أن توفر قائمة المركز المالي تقريراً عن أصول والتزامات مجموعات عقود التأمين، وتوفر قائمة الأداء المالي تقريراً عن التقدم المحقق في الوفاء بالتزامات الأداء عن تلك العقود، ويتم العرض في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وفقاً لما يلي:

- **العرض في قائمة المركز المالي:** يجب على الشركات التي تصدر عقود تأمين أن تعرض في صُلب قائمة المركز المالي وبشكل منفصل القيم الدفترية لكل من عقود التأمين المصدرة التي تعتبر أصولاً، عقود التأمين المصدرة التي تعتبر التزامات، عقود إعادة التأمين المحتفظ بها كأصول، وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها كالتزامات (غالي، الفار، ٢٠١٨، ص ١٠٦٣)، كما يتم عرض مجموعة الحقوق والالتزامات الناشئة من مجموعات عقود التأمين بالصافي لكل منها في بند واحد كما لو كانت أصول أو التزامات عقد تأمين واحد، ويحظر إجراء أية مقاصة بين مجموعات عقود التأمين التي تمثل أصولاً ومجموعات عقود التأمين التي تمثل التزامات، وتُدرج التدفقات النقدية للاستحواذ على عقود التأمين ضمن القيمة الدفترية لعقود التأمين لأغراض القياس سواء كانت أصولاً أو التزامات (النجار، ٢٠١٩، ص ٣٤١).
- **العرض في قائمة الأداء المالي:** يجب على الشركات تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل الآخر إلى نتيجة خدمات التأمين Insurance Service Result والتي تتضمن كلاً من إيرادات ومصروفات خدمات التأمين الناشئة عن مجموعة عقود التأمين المصدرة (IFRS17, Para, 80)، ودخل أو مصروفات تمويل التأمين Insurance Finance Income or Expenses والتي تعكس التغيرات في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين

المتعلقة بالمخاطر المالية، والتي تشمل تأثير القيمة الزمنية للنقود، وتأثير التغيرات في المخاطر المالية، في حين يمكن عرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين الناتجة عن تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية، كجزء من نتيجة خدمات التأمين (غالي، الفار، ٢٠١٨، ص ١٠٦٤).

(ب) متطلبات الإفصاح عن عقود التأمين في ضوء معيار (IFRS17)

تهدف متطلبات الإفصاح عن عقود التأمين إلى توفير معلومات تُمكّن مستخدميها من تقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار على المركز والأداء المالي والتدفقات النقدية، ولتحقيق هذا الهدف يتعين على الشركة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تتضمن (IFRS17, Para, 93)):

المبالغ المُعترف بها في صُلب القوائم المالية

أهم جوانب الإفصاح بالنسبة لعقود التأمين التي يُطبق عليها مدخل النموذج العام ومدخل الرسوم المتغيرة ما يلي:

فصل التزامات عقود التأمين إلى مكونات هذا الالتزام بشكل منفصل بداية من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي وذلك بالنسبة لكل من التزامات التغطية المتبقية، وأي مكون خسارة (في حال كانت المجموعة محملة بخسائر)، وكذلك التزامات المطالبات المتكبدة (غالي، الفار، ٢٠١٨، ص ١٠٦٥).

أثر العقود الجديدة التي تم الاعتراف بها خلال الفترة والعقود المُصدرة والعقود المستحوذ عليها من عمليات تحويل عقود التأمين أو عمليات تجميع الأعمال (IFRS17, Paras, 107-108)).

الإفصاح عن مكونات إيرادات التأمين المعترف بها خلال الفترة، لتشمل المبالغ المتعلقة بالتغيرات في التزامات التغطية المتبقية، وكذلك الجزء المخصص ضمن الأقساط والمتعلق باسترداد التدفقات النقدية للاستحواذ على عقود التأمين (IFRS17, Paras, 106, 107)).

التوقيت المستقبلي الذي تتوقع فيه الشركة أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة سواء بمعلومات كمية أو نوعية، مع فصل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المصدرة عن عقود التأمين المحتفظ بها.

دخل أو مصروفات تمويل التأمين عن الفترة، والعلاقة بينه وبين عائد الاستثمار على أصولها، لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم مصادر دخل أو مصروفات التمويل المعترف بها في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل (IFRS17, Para, 110)).

مكونات البنود الضمنية والإفصاح عن القيمة العادلة لكل من عقود التأمين التي تحتوى ميزات المشاركة المباشرة (IFRS17, Para, 111)).

ومن أهم جوانب الإفصاح بالنسبة لعقود التأمين التي يُطبق عليها مدخل تخصيص الأقساط ما يلي (IFRS17, Paras, 98-100)):

التزامات التغطية المتبقية ويتضمن بشكل منفصل إيرادات التأمين، استهلاك التدفقات النقدية للاستحواذ على عقود التأمين (ما لم تختار الشركة الاعتراف بها كمصروفات عند تكبدها)، ومكون الاستثمار المستبعد من الإيرادات، ومكون الخسارة إن وجد، وكذلك التزامات المطالبات المتكبدة والتي تتضمن بشكل منفصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر والمطالبات ومصروفات التأمين الأخرى المتكبدة فعلياً، وكذلك مكون الاستثمار المستبعد من هذه المطالبات.

الإفصاح عن الأحكام المهمة والتغيرات في هذه الأحكام

ينبغي على الشركة الإفصاح عن الأحكام المهمة والتغيرات في هذه الأحكام وذلك كما يلي (غالي، الفار، ٢٠١٨، ص ١٠٦٧-١٠٦٨):

- طرق قياس عقود التأمين، ومدخلات تقدير تلك الطرق، والتغيرات التي طرأت على طرق التقدير والعقود التي تأثرت بها، وكذلك الإفصاح عن مستوى الثقة وإذا استخدمت الشركة تقنية أخرى فينبغي عليها الإفصاح عنها.
- المدخلات المستخدمة في تحديد مكونات الاستثمار، ومعدلات الخصم، وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية، وكذلك الإفصاح عن معدلات الخصم المستخدمة في خصم التدفقات النقدية، وكذلك الإفصاح عن الطرق المستخدمة في تحديد دخل أو مصروفات التمويل.

ويرى الباحث أن إفصاح الشركة عن المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المعتمدة بشكل كبير على الخبرة الشخصية والتغيرات في هذه الافتراضات يهدف إلى

تحسين مستوى الإفصاح وتحقيق جودة المعلومات لمستخدمي التقارير المالية، وتلافي وجود أية معوقات تواجه مستخدمي القوائم المالية لفهم المبالغ المُدرجة في تلك التقارير.

طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن عقود التأمين

ينبغي على الشركة الإفصاح عن كل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار، كما يلي (IFRS17, Para, 121 - 132):

نشأة المخاطر وأية تغيرات حدثت بها خلال الفترة، وإستراتيجية الشركة في تحديد الأساليب المستخدمة في قياس المخاطر، وبيان بالمعلومات المرتبطة بها التي يمكن قياسها كمياً في نهاية كل فترة، ومعلومات عن مخاطر الائتمان لعقود التأمين المصدرة وإعادة التأمين المحتفظ بها، وكذلك كيفية إدارة مخاطر السيولة، وتحليل آجال الاستحقاق لالتزامات مجموعات عقود التأمين المصدرة ومجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل.

الإطار التنظيمي الذي يحكم مجال أنشطة الشركة المصدرة لعقود التأمين، تمركزات المخاطر وكيفية تحديدها ووصف الخاصية المشتركة لكل تمركز، وتطور المطالبات من خلال مقارنة المطالبات الفعلية والتقديرات السابقة للمطالبات، وتحليل الحساسية لمخاطر التأمين والسوق.

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن متطلبات العرض والإفصاح وفق المعيار تهدف إلى توفير معلومات ملاءمة يمكن من خلالها تقييم أثر عقود التأمين على المركز والأداء المالي والتدفقات النقدية، ويساهم عدم إجراء مقاصة بين مجموعات عقود التأمين التي تمثل أصول ومجموعات عقود التأمين التي تمثل التزامات في تحسين جودة التقارير المالية ودعم خاصية القابلية للفهم، كما يوفر المعيار معلومات موحدة عن إيرادات شركات التأمين نتيجة لعرض إيرادات عقود التأمين بشكل يتوافق مع المعيار(IFRS15) من حيث استبعاد مكونات الاستثمار من الإيرادات والاعتراف بإيرادات التأمين عن كل فترة وفقاً لوفاء الشركة بالتزامات الأداء بعقود التأمين مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

(ج) تقييم الطبيعة الخاصة للمحاسبة في شركات التأمين في ضوء معيار (IFRS 17)

أحدث المعيار طفرة هائلة على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، حيث حدد معالجات موحدة لجميع أنواع العقود الواقعة ضمن نطاقه، وتطلب إفصاحات تُمكِّن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أثر هذه العقود على المركز والأداء المالي والتدفقات النقدية بخلاف الممارسات المحاسبية الحالية.

ويعرض الباحث الطبيعة الخاصة للمحاسبة في شركات التأمين في ضوء المعالجات المحاسبية المُقترحة وفق المعيار (IFRS17) في النقاط التالية:

- **المخصصات الفنية في شركات التأمين:** يرى الباحث أن المعيار ساهم في التعرف بصورة أكثر دقة على التزامات عقود التأمين القائمة في تاريخ القياس، فالمعيار يتطلب في الفقرة (٣٢) ضرورة قياس التزامات مجموعة عقود التأمين بإجمالي الوفاء بالتدفقات النقدية وهامش الخدمة التعاقدية، مع استخدام تقديرات غير متحيزة وصريحة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وخصم هذه التدفقات باستخدام معدلات خصم حالية تعكس أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية الأخرى، مع تعديلها لتشمل تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية، الأمر الذي يوفر معلومات أكثر ملاءمة حول رؤية الشركة للالتزامات التي تتحملها نتيجة مخاطر التأمين، ويُعد مخصص التعويضات تحت التسوية ومطالبات الحوادث التي وقعت ولم يبلغ عنها جزءاً من التزامات المطالبات المتكبدة، كما يعد الاحتياطي الحسابي جزءاً من التزامات التغطية المتبقية فهو يمثل خصم جزء من الأقساط لمقابلة الالتزامات المتوقعة على الشركة.
- **التعويضات:** يرى الباحث أن المعيار قدم معالجات محاسبية متناسقة تستند إلى مبادئ محاسبية معروفة جيداً، منها على سبيل المثال مبدأ المقابلة حيث تطلب المعيار أن تتضمن نتيجة خدمات التأمين كلاً من الإيرادات الناشئة عن مجموعة عقود التأمين المصدرة ومصروفات الخدمات الناشئة عن مجموعة عقود التأمين المصدرة، وتصور مصروفات خدمات التأمين المطالبات المتكبدة فعلياً، ومصروفات التأمين الأخرى المتكبدة فعلياً، والتغيرات المتعلقة بالخدمات السابقة، والتغيرات المتعلقة بالخدمات المستقبلية.

- **الإيرادات (الأقساط):** يرى الباحث أن المعيار أحدث تغييرات جوهرية في متطلبات الاعتراف بإيرادات عقود التأمين، حيث يمثل هامش الخدمة التعاقدية الأرباح غير المحققة ويتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر ضمن الإيرادات عند نهاية كل فترة لتعكس الخدمات المقدمة خلال الفترة بموجب مجموعة عقود التأمين على أساس وحدات التغطية، أما الجزء المتبقي فيمثل الأرباح غير المحققة المتعلقة بالخدمات المستقبلية التي ستقدمها الشركة بموجب العقود ضمن المجموعة مع تعديلها بالتغيرات في تقديرات الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية، وإذا تجاوزت المبالغ التي تتوقع شركة التأمين دفعها للمطالبات والفوائد والمصروفات قيمة المبالغ التي تتوقع جمعها من أقساط التأمين فيتم الاعتراف بالخسارة فوراً في الأرباح أو الخسائر، حيث يجب أن يعكس قياس عقود التأمين التزام الشركة بتقديم التغطية التأمينية مستقبلاً.
- **تقييم الأصول:** يرى الباحث أن المعيار يقدم معالجات محاسبية متناسقة مع معايير التقارير المالية الدولية الأخرى ذات الصلة، ففصل المكونات غير التأمينية من عقد التأمين يُلزم الشركات بتطبيق المعيار (IFRS9)، وذلك عند قياس الأصول المالية المحتفظ بها لدعم عقود التأمين، ويتمثل الهدف الأساس لهذا المعيار في قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة سواء من خلال الأرباح أو الخسائر أو الدخل الشامل مما يوفر قياساً أكثر دقة.
- **تقييم الالتزامات:** يرى الباحث أن المعيار يساهم في تقديم معلومات أكثر دقة وشفافية وموثوقية لمستخدمي القوائم المالية عن الالتزامات والحقوق التعاقدية لشركات التأمين، حيث يُلزم الشركات بقياس التزامات العقود باستخدام معلومات السوق الحالية لتعكس الوضع القائم في تاريخ القياس، وكذلك يلزمها بعدم إلغاء الالتزام التأميني أو جزءاً منه من المركز المالي، فالعقد الذي يعتبر عقد تأمين يظل كما هو لحين انتهاء كافة الحقوق والالتزامات بالانقضاء أو الوفاء أو الإلغاء، كما يلزمها كذلك بعرض الحقوق والالتزامات الناشئة عن مجموعات عقود التأمين بالصافي لكل منها في بند واحد كما لو عقد تأمين واحد دون إجراء مقاصة بينها، مما يساعد على إظهار التزامات عقود التأمين بصورة أوضح.

(د) التحديات التي تواجه شركات التأمين المصرية عند تطبيق معيار (IFRS17)

تواجه شركات التأمين المصرية العديد من التحديات لتوفيق أوضاعها مع متطلبات المعيار، ولعل من أهمها تعقد منهجية فصل العقود التي تدخل ضمن نطاقه، وغياب فلسفة تجميع عقود التأمين في مجموعات متماثلة، وصعوبة تطبيق مداخل ونماذج قياس هامش الخدمة التعاقدية، وكذلك تضارب سياسات اختيار معدل الخصم المستخدم، بالإضافة إلى كيفية حساب وتقدير القيمة الحالية للتعويضات بشكل سليم وموضوعي (شحاتة، ٢٠١٩، ص ٨٨).

وبوجه عام يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن تطبيق المعيار (IFRS17) لأول مرة سيترتب عنه وجود تكاليف جوهرية لبعض الشركات، نتيجة جمع معلومات جديدة وتوظيف أشخاص لديها المهارات المناسبة، وإجراء تغييرات على مستوى النظم المالية، كما أنه من المتوقع أيضاً أن تتكبد الشركة في سبيل توعية الموظفين وتحديث وتطوير الإجراءات والنظم الداخلية وتوصيل التغييرات في تقاريرها إلى الأطراف الخارجية وقت وجهد وتكاليف كبيرة، إلا أن هذه التكاليف سوف تختلف على مستوى الشركات والقطاعات عبر البلدان المختلفة بناءً على الممارسات المحاسبية التي تتبناها هذه الشركات، كما يتوقع المجلس أن تستمر الشركات في تحمل هذه التكاليف على أساس مستمر، حيث تنشأ هذه التكاليف بشكل أساس من جمع المعلومات اللازمة لتحديث الافتراضات لقياس العقود بصورة دورية، ومع ذلك فمن المتوقع أن تخفض الشركات متعددة الجنسيات تكاليفها من خلال تطبيق نموذج موحد وثابت عالمياً لعقود التأمين الخاصة بها (IASB, 2017, P. 5).

الدراسة التطبيقية

نظراً لدور قطاع التأمين الحيوي في خدمة الاقتصاد القومي، فقد أولت الهيئة العامة للتأمينات اهتماماً كبيراً لتعزيز وتفعيل وزيادة مساهمة قطاع التأمين في مصر وإبراز أهميته ودوره في الاقتصاد الوطني بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك من خلال حجم الأموال المستثمرة في هذا القطاع، كما حرصت الهيئة على تفعيل دور القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المُنظّمة للنشاط؛ وقد أنهت الهيئة مؤخراً مشروع قانون تنظيم التأمين الموحد الذي سيساهم في رسم

قواعد محددة وشاملة لصناعة التأمين (تجارى-تكافلي) وسينظِّم قواعد الإشراف والرقابة عليها.

(أ) معوقات وصعوبات التطبيق

نظراً لصعوبة الحصول على بيانات فعلية من شركات التأمين المصرية عند تطبيق متطلبات المعيار (IFRS17) والتي أهمها تجميع عقود التأمين وتكوين محافظ لتلك العقود وإدارتها معاً وفقاً لدرجة تشابه مخاطرها بعد تحليلها وفصل المكونات غير التأمينية منها ومعالجتها وفق متطلبات معايير أخرى، وصعوبة تحديد العقود التأمين التي تحتوى ميزات المشاركة المباشرة وفصلها عن تلك التي لا تحوى ميزات مشاركة مباشرة، وصعوبة تحديث تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية واستخدام معدلات خصم تعكس خصائص تلك التدفقات، بالإضافة إلى متطلبات قياس هامش الخدمة التعاقدية كأحد مكونات قياس القيمة الدفترية لأصول أو التزامات مجموعة عقود التأمين.

وكذلك يقوم المعيار على التقديرات الشخصية والأحكام المهنية، خاصة عند تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية الذي يعكس المقابل الذي تطلبه الشركة لتحمل عدم تأكد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية ويتم إدراجه في قياس التزامات التأمين بهدف إظهار مدى قدرة الشركة على الوفاء بعقود التأمين، وكذلك تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التي ستستند إليها الإدارة سوف تعتمد بصورة كبيرة على التقارير المقدمة من الإدارات الداخلية، لذا فإن الأمر يتطلب درجة عالية من المهنية والتخصص وتطوير كافة الأقسام والإدارات الداخلية للشركة وتثقيف العاملين بها، وقد يتطلب الأمر إجراء تغييرات في بعض أنواع منتجات فروع التأمين لتواكب الطفرة الهائلة التي أحدثها المعيار، ونظراً للاختلاف الكبير في المعالجات والسياسات المحاسبية المتبعة حالياً من قبل شركات التأمين المصرية والتنوع الهائل في التشريعات بل داخل الشركة الواحدة في التعامل مع عقود التأمين حيث لا توجد منهجية واضحة لقياس أصول أو التزامات العقود، فإن الباحث سيعتمد على بعض الافتراضات لبيان كيفية تطبيق المعيار على نتائج أعمال شركات التأمين المصرية.

(ب) مجتمع وعينة الدراسة

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في قطاع التأمين المصري في ٢٠١٩/٦/٣٠ ما بين شركات قطاع أعمال عام وقطاع خاص (٣٩) شركة مُقسّمة من حيث أسلوب التأمين إلى:

(١٠) شركات تأمين تكافلي و (٢٩) شركة تأمين تجارى، ومن حيث نوع النشاط إلى (٢٤) شركة تزاول تأمينات الممتلكات والمسئوليات و (١٥) شركة تزاول تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وذلك كما يلي:

أنواع شركات التأمين وعددها في سوق التأمين المصري في ٢٠١٩/٦/٣٠				
البيان	من حيث أسلوب التأمين		من حيث نوع النشاط	
	تجاري	تكافلي	تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	تأمينات الممتلكات والمسئوليات
العدد	٢٩	١٠	٢٤	١٥

المصدر: إعداد الباحث

وتضمنت عينة الدراسة (٤) شركات تأمين من إجمالي (٣٩) شركة تمثل في مجموعها مجتمع الدراسة، وقام الباحث باختيار مفردات العينة وفقاً لمعيار أعلى إيرادات من حجم الأعمال التأمينية في مصر للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك بالنسبة للشركات التي تتبع أسلوب التأمين التجاري وتخضع لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية كسلطة إشرافية لتطبيق المعيار (IFRS17) على هذه الشركات، وتتكون مفردات العينة من عدد (٢) شركة تأمين تزاول تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وعدد (٢) شركة تأمين تزاول تأمينات الممتلكات والمسئوليات موضحة كما يلي:

مسلسل	اسم الشركة	نوع القطاع	نوع النشاط
١	مصر لتأمينات الحياة	أعمال عام	أشخاص وتكوين الأموال
٢	إليانز لتأمينات الحياة – مصر	خاص	أشخاص وتكوين الأموال
٣	مصر للتأمين	أعمال عام	ممتلكات ومسئوليات
٤	أكسا للتأمين	خاص	ممتلكات ومسئوليات

المصدر: من إعداد الباحث.

- وتمثل نسبة إيرادات شركة مصر لتأمينات الحياة ٤٥٪ بينما تمثل نسبة إيرادات شركة إليانز لتأمينات الحياة ١٨٪ من إجمالي إيرادات القطاع التأميني وذلك كما يلي:

نسبة إيرادات شركات العينة إلى إجمالي إيرادات القطاع				
مصر لتأمينات الحياة		إليانز لتأمينات الحياة		حجم إيرادات قطاع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال
الإيراد	النسبة	الإيراد	النسبة	
٥,١٢٣,١٢٦	%٤٥	٢,٠١٧,٠٣٩	%١٨	١١,٤٩٧,٦٠٤

المصدر: من إعداد الباحث.

- بينما إجمالي إيرادات فروع نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال لشركات العينة كما يلي:

إيرادات فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال			القيمة بالألف جنيه	
الإيرادات حسب نوع التغطية التأمينية	مصر لتأمينات الحياة		إليانز لتأمينات الحياة	
	الإيرادات	النسبة	الإيرادات	النسبة
إيرادات فروع تأمينات الحياة	٤,٩٧٦,٣٠٨	%٩٧	٢,٠١٥,٨٦٢	%١٠٠
إيرادات فروع تكوين الأموال	٠	٠	١,٠٥٧	%٠,٠٥
إيرادات فروع التأمين الطبي	١٤٦,٨١٨	%٣	١٢٠	%٠,٠١
الإجمالي	٥,١٢٣,١٢٦	%١٠٠	٢,٠١٧,٠٣٩	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث.

- وتمثل نسبة إيرادات شركة مصر للتأمين ٤٩٪ من إجمالي إيرادات قطاع التأمين لنشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات، وتمثل نسبة إيرادات شركة أكسا للتأمين ٥٪ من إجمالي إيرادات قطاع التأمين لنشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات، وذلك كما يلي:

نسبة إيرادات شركات العينة إلى إجمالي إيرادات القطاع				
مصر للتأمين		إكسا للتأمين		حجم إيرادات قطاع الممتلكات والمسئوليات
الإيراد	النسبة	الإيراد	النسبة	
٧,٦٣٩,١٥٤	%٤٩	٨٤٣,٨٠٣	%٥	١٥,٧٠١,١١٥

المصدر: من إعداد الباحث.

- وتمثل إيرادات فروع نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات لشركات العينة كما يلي:

إيرادات فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات			القيمة بالألف جنيه	
الإيرادات حسب نوع التغطية التأمينية	مصر للتأمين		إكسا للتأمين	
	الإيرادات	النسبة	الإيرادات	النسبة
إيرادات فروع تأمينات الحريق	١,٥٩٦,٧٢٨	%٢١	٢٢,٣٧٣	%٣
إيرادات فرع التأمين البحري	٣٣٨,٤٤٧	%٤	٥,٦٢٢	%١
إيرادات فرع تأمين النقل الداخلي	٩١,٣٢٨	%١	١,٦٢٩	%٠
إيرادات فرع التأمين على أجسام السفن	٢٣٣,٤٩٠	%٣	٠	%٠
إيرادات فرع تأمين الطيران	٢٧٣,٠٤٧	%٤	٠	%٠
إيرادات فرع تأمين السيارات تكميلي	١,٤٢٤,٥٥٤	%١٩	٨٧,٧٨٢	%١٠
إيرادات فرع تأمين السيارات إجباري	٥٦٤,٠٦١	%٧	٠	%٠
إيرادات فرع التأمين الهندسي	٤٠٤,٩٧٧	%٥	٣,٢٧٢	%٠

إيرادات فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات			القيمة بالألف جنيه	
الإيرادات حسب نوع التغطية التأمينية	مصر للتأمين		إكسا للتأمين	
	الإيرادات	النسبة	الإيرادات	النسبة
إيرادات فرع تأمين البترول	١,١٦٦,٠٥٥	%١٥	٠	%٠
إيرادات فرع تأمين الحوادث المتنوعة	٨٢١,٦٩٦	%١١	٣٥,٢٦٧	%٤
إيرادات فرع التأمين الطبي	٧٢٤,٧٧١	%٩	٦٨٧,٨٥٨	%٨٢
الإجمالي	٧,٦٣٩,١٥٤	%١٠٠	٨٤٣,٨٠٣	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث.

(جـ) كيفية تجميع عقود التأمين

وفقاً للمعيار(IFRS17) فإنه يجب على الشركات تحديد محافظ لعقود التأمين بحيث تتكون كل محفظة من العقود التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدار معاً، لذا فمن الناحية العملية ينبغي أن تحتوى كل محفظة على نوع معين من منتجات التأمين حسب التغطية التأمينية التي توفرها الشركات، فمثلاً شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال سيكون لديها محفظة تأمين على الحياة، محفظة تأمين طبي، ومحفظة تكوين أموال، حيث من المتوقع أن تتشابه العقود داخل تلك المحافظ في مخاطرها وطريقة إدارتها، وكذلك شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات سيكون لديها محفظة تأمين على الحريق، التأمين البحري، والنقل الداخلي...الخ، ثم يتم تجميع العقود داخل تلك المحافظ في مجموعات (بحد أدنى ثلاث مجموعات) على أساس ربحيتها المتوقعة، ويتم في نهاية كل فترة مالية إعادة توزيع العقود داخل المجموعات كلما حدثت تغيرات في أي عقد منها، وتُستبعد من المجموعات العقود التي تقاس إيراداتها ومخاطرها بطريقة تخصيص الأقساط نظراً لأنها عقود تقل عن سنة -عقود التأمين على السيارات- ما لم تكن المجموعة محملة بخسائر عند الاعتراف المبدئي.

(د) كيفية قياس إيرادات عقود التأمين

تم تطوير قياس إيرادات عقود التأمين على خلاف السائد في ظل الممارسات الحالية، حيث يتم الاعتراف بالأقساط المحصلة من حاملي الوثائق كإيرادات مباشرة بمجرد تحصيلها بغض النظر عن الخدمات المقدمة خلال فترة التغطية التأمينية، وهذا يؤدي إلى تشويه الإيرادات مما ينتج عنه قوائم مالية قد لا تُعبّر بصدق وعدالة عن نتائج الأعمال وتقييم الأداء خلال الفترة، هذا بالإضافة إلى تضمين مكون الاستثمار (الودائع)

ضمن إيرادات التأمين مما يُفقد القوائم المالية قابليتها للمقارنة ويُضعِف ثقة المستخدمين فيها.

ويوضح الباحث في هذا المثال نتيجة نشاط التأمين في ظل المعالجة الحالية لأقساط التأمين في شركات التأمين المصرية، حيث تقوم الشركات بالاعتراف بقسط التأمين بالكامل في السنة الأولى في حين أن فترة تغطية العقد تمتد إلى ثلاث سنوات وذلك كما يلي:

نتيجة نشاط التأمين في ظل الممارسات الحالية لشركات التأمين المصرية				
البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	الإجمالي
إيرادات أقساط التأمين	٢٠٠٠	٠	٠	٢٠٠٠
تعويضات ومطالبات متوقعة	٦٢٥ -	٣١٠ -	٤٦٠ -	١٣٩٥ -
تكلفة الاستحواذ على عقود التأمين	٣٠٠ -	٠	٠	٣٠٠ -
هامش الربح المتوقع	٣٠٥	٠	٠	٣٠٥

المصدر: من إعداد الباحث.

بينما في ظل تطبيق المعيار (IFRS17) فإن نتيجة نشاط التأمين تكون:

نتيجة نشاط التأمين في ضوء معيار عقود التأمين IFRS 17				
البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	الإجمالي
تدفقات نقدية من أقساط التأمين	٨٠٠	٦٥٠	٥٥٠	٢٠٠٠
تدفقات نقدية خارجة	٦٢٥ -	٣١٠ -	٤٦٠ -	١٣٩٥ -
تكلفة الاستحواذ على عقود التأمين	١٠٠ -	١٠٠ -	١٠٠ -	٣٠٠ -
هامش الربح المتوقع	٧٥	٢٤٠	١٠ -	٣٠٥
هامش المخاطرة (تعديل الخطر)	٥ -	٢ -	٨ -	١٥ -
هامش الخدمة التعاقدية	٧٠ -	٢٣٨ -	١٨	٢٩٠ -
مصروفات خدمات التأمين	٧٢٥ -	٤١٠ -	٥٦٠ -	١٦٩٥ -
أرباح خدمة التأمين	٧٥	٢٤٠	١٠ -	٣٠٥

المصدر: من إعداد الباحث.

حيث إن هامش الخدمة التعاقدية الأرباح غير المحققة على مدى فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين التي من غير المحتمل أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً يمثل التزاماً على الشركة بتقديم الخدمة مستقبلاً، وفى نهاية كل فترة يتم الاعتراف بهامش الخدمة

التعاقدية في الأرباح أو الخسائر ضمن بالمبلغ الذي يعكس المُقابل المادي الذي تتوقع الشركة أنه مُستحق لها نظير تلك الخدمات، والجزء المتبقي من هامش الخدمة يمثل الأرباح غير المحققة المتعلقة بتقديم التغطية التأمينية خلال فترة مستقبلية بما يتوافق مع متطلبات المعيار (IFRS15)، مع فصل مكون الاستثمار سواء كان يمكن تمييزه عن إيرادات التأمين أم لا، وهذا يوفر معلومات أفضل عن نتائج أعمال الشركات ويعزز ثقة المستثمرين في التقارير المالية لهذا القطاع وقابليتها للمقارنة.

وتتضمن الإيرادات المبالغ المتعلقة بالتدفقات النقدية للاستحواذ على عقود التأمين (تكاليف الاقتناء) بعد توزيعها بطريقة منهجية على أساس مرور الوقت، كما يتم الاعتراف بنفس المبلغ ضمن المصروفات، وبالتالي فإن نتيجة نشاط التأمين في ضوء المثال السابق ستختلف عند تطبيق المعيار (IFRS17) كل سنة، فالإيرادات من الأقساط يتم الاعتراف بها بقدر ما يتم استيفاؤه من التزامات الأداء بالعقد، ويتم توزيع هذه الإيرادات على سنوات العقد مع ما يقابلها من تعويضات ومطالبات متوقعة.

كما تم تطوير عرض إيرادات الأقساط غير المكتسبة والاحتياطيات السارية والمخصصات الفنية تحت مسمى "التزامات عقود التأمين"، والتي تمثل تدفقات نقدية مستقبلية لمقابلة التعويضات والمطالبات المحتملة لحملة الوثائق عن عقود التأمين السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

(هـ) دراسة مقارنة للقوائم المالية لشركات العينة في ظل تطبيق المعيار (IFRS4) والمعيار (IFRS17).

حصل الباحث على مُلخص بيانات القوائم المالية لشركات العينة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٦/٣٠ من البيانات المنشورة بالكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

أولاً: القوائم المالية لشركات العينة في ظل الوضع الحالي لمعيار عقود التأمين (IFRS4)

١- قائمة الدخل عن الفترة المالية من 1/7/2018 وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠			القيمة بالألف جنيه	
البيان	تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال		تأمينات الممتلكات والمسئوليات	
	مصر لتأمينات الحياة	إليانز لتأمينات الحياة	مصر للتأمين	أكسا للتأمين
الإيرادات				
صافي الأقساط	٣,٩٩٠,٦٢٥	١,٨٠٧,١٥٤	٥,٧٤٣,٨٠٤	٩١٥,٧٣٦
مخصص الأخطار السارية أول المدة	٠	٠	٢.٨٤٣,٧٨٢	٢٥٨,٦١٠
مخصص الأخطار السارية آخر المدة	٠	٠	٣.١٢٠,٨٤٣	٤١٩,٠٤٤
صافي الأقساط المكتسبة (١)	٠	٠	**٥.٤٦٦,٧٤٣**	**٧٥٥,٣٠٢**
الاحتياطي الحسابي أول المدة	٢٠,٢٥٣,٣٠٩	٥,٥٤٢,٣١٩	٠	٠
الاحتياطي الحسابي آخر المدة	٢١,٧٥٦,٨٥٧	٦,١٤٧,١٦٣	٠	٠
عمولات إعادة التأمين الصادر	١٠٦,٧٨٩	١٣,٦٤٣	٤٧٧,٤٠٣	٣١,٣١٥
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	٢,٤٨٨,٨٢٣	٧٨٤,٣٤٢	١,٤٣٦,٥٩٨	٥٥٠,٣٨٧
الإيرادات الأخرى المباشرة	٤٠,٤٣٦	١٦,٧٤٥	٢٥٨,٤١٠	١,٨٠٠
إجمالي الإيرادات (٢)	**٥,١٢٣,١٢٦**	**٢,٠١٧,٠٣٩**	**٧,٦٣٩,١٥٤**	**٨٤٣,٨٠٤**
المصروفات				
صافي التعويضات	٢,٩٣٣,٤٢٨	٩٤٣,٥٧١	٣,٠٣٦,١٩٨	٥١١,٦١١
مخصص التعويضات تحت التسوية آخر المدة	٠	٠	٦,٥٣٣,٥٢٥	١٧٦,٥٢٨
مخصص التعويضات تحت التسوية أول المدة	٠	٠	٦,٢٠٨,٣٩٠	٩٧,٤٧٩
التعويضات التحميلية (٣)	٠	٠	٣,٣٦١,٣٣٣	٥٩٠,٦٦٠
مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة	٣٢٠,٦٤١	٢٤,٩٨٢	٠	٠
مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة	٣٢٢,٦١٩	٢٤,٩٧٢	٠	٠
مخصص التقلبات العكسية آخر المدة	٠	٠	٣,٣٢٨,٦٨٦	٢,٦٣٣
مخصص التقلبات العكسية أول المدة	٠	٠	٢,٩٧٩,٧٦٦	٠
عمولات وتكاليف الإنتاج	٨٩٩,٤٤٢	٦٠٥,٣٩٨	١,٦٩٧,٨٣٠	١٦٩,٥٠٩
المصروفات العمومية والإدارية	٤٩٤,٢١٠	١٤٤,٠٨١	٧٧٦,٧٨١	٤٢,٨١٤
خسائر اضمحلال مدينو عمليات التأمين	٠	٢,٥٠٠	٠	٠
مصروفات تشغيل أخرى	٥٦	٠	١٩,٣٦٧	١٨,٦٥٩
إجمالي المصروفات (٤)	**٤,٣٢٥,١٥٨**	**١,٦٩٥,٥٥٩**	**٦,٢٠٤,٢٣٢**	**٨٢٤,٢٧٥**
فائض) عجز) النشاط التأميني	**٧٩٧,٩٦٨**	**٣٢١,٤٨٠**	**١,٤٣٤,٩٢٢**	**١٩,٥٢٩**

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

إجمالي الإيرادات والمصروفات لنشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عبارة عن:

(2)إجمالي الإيرادات = صافي الأقساط + الاحتياطي الحسابي أول المدة – الاحتياطي الحسابي آخر المدة + عمولات إعادة التأمين الصادر + صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة + الإيرادات الأخرى.
(4)إجمالي المصروفات = صافي التعويضات + مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة – مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة + العمولات وتكاليف الإنتاج + المصروفات العمومية والإدارية + المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة + خسائر اضمحلال مدينو عمليات التأمين + مصروفات تشغيل أخرى.

المصدر: من إعداد الباحث.

إجمالي الإيرادات والمصروفات لنشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات عبارة عن:

(1)صافي الأقساط المكتسبة = إجمالي الأقساط + مخصص الأخطار السارية أول المدة – مخصص الأخطار السارية آخر المدة.
(2)إجمالي الإيرادات = صافي الأقساط المكتسبة + عمولات إعادة التأمين الصادر + صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة + الإيرادات الأخرى المباشرة.
(3)التعويضات التحميلية = صافي التعويضات + مخصص التعويضات آخر المدة – مخصص التعويضات أول المدة.
(4)إجمالي المصروفات = التعويضات التحميلية + مخصص التقلبات العكسية آخر المدة – مخصص التقلبات العكسية أول المدة + العمولات وتكاليف الإنتاج + المصروفات العمومية والإدارية + المصروفات الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحث.

٢- قائمة المركز المالي لشركات العينة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٦/٣٠

-2بيانات قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/٦/٣٠			القيمة بالألف جنيه	
البيان	تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال		تأمينات الممتلكات والمسئوليات	
	مصر لتأمينات الحياة	إليانز لتأمينات الحياة	مصر للتأمين	أكسا للتأمين
الأصول				
نقدية بالصندوق ولدى البنوك	٧٩٦,٢٢٠	١١٩,٩١٧	٤٤١,٦٦٣	١,٣٤٤
الاستثمارات	٢٨,٤٦٧,٥٤٤	٩,٨٤٤,١٢٥	٢٩,٧٤٨,٩٧٧	٤٦٥,٧٧٤
مدينو عمليات التأمين	٣٩٢,٧١٩	٢٥٦,٧٩٢	١,٢٤٤,٠١٩	٦٣١,٧٢٥
شركات التأمين وإعادة التأمين	٣,٧٧٢	١٦٥	٨٢٢,٥٤٧	٢١,٨٢٩
المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١,٧٢٤,٥٢٧	٣١٢,٦٨٩	١,١١٣,٨٥٠	٥٨,٩٦١
الأصول الثابتة	٩٩,٠٨٧	٢٠٤,٠٠٢	١٥٩,٥٢٢	٥,٨٤١

-2بيانات قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/٦/٣٠			القيمة بالألف جنيه	
البيان	تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال		تأمينات الممتلكات والمسئوليات	
	مصر لتأمينات الحياة	إليانز لتأمينات الحياة	مصر للتأمين	أكسا للتأمين
إجمالي الأصول	**٣١,٤٨٣,٨٦٩**	**١٠,٧٣٧,٦٩٠**	**٣٣,٥٣٠,٥٧٨**	**١,١٨٥,٤٧٤**
الالتزامات وحقوق المساهمين				
إجمالي حملة حقوق الوثائق	٢٢,٠٧٧,٤٩٧	٩,١٦٨,٢٢٢	١٢,٩٨٣,٠٥٥	٥٩٨,٢٠٦
شركات التأمين وإعادة التأمين	١٧٩,٧١٧	١٩,٤٨٢	١,٤٧٨,١٠٩	٩٨,٤٣١
الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	٦٢٣,٨٤٨	٤٢١,٩٦٢	١,٩٦٢,٧٧٧	٢٥١,٨٩٧
المخصصات الأخرى	٣٥٩,٥٨٨	٧٨,٤٢٤	٨٢١,٤١٠	٧,١٢٠
إجمالي الالتزامات	**٢٣,٢٤٠,٦٥١**	**٩,٦٨٨,٠٩٠**	**١٧,٢٤٥,٣٥١**	**٩٥٥,٦٥٤**
حقوق المساهمين	**٨,٢٤٣,٢١٨**	**١,٠٤٩٦,٦٠١**	**١٦,٢٨٥,٢٢٧**	**٢٢٩,٨٢٠**
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	**٣١,٤٨٣,٨٦٩**	**١٠,٧٣٧,٦٩٠**	**٣٣,٥٣٠,٥٧٨**	**١,١٨٥,٤٧٤**

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

ثانياً :قائمة الافتراضات المقترحة

نظراً للصعوبات التي تم الإشارة إليها سابقاً فإن الباحث سيعتمد على البيانات الفعلية لمفردات العينة بالإضافة إلى بعض الافتراضات التي سيتم الاعتماد عليها لبيان كيفية تطبيق المعيار على عينة الشركات التي تم اختيارها.

وتحقيقاً لغرض الدراسة فتم افتراض ما يلي:

- ثبات عدد العقود التي أبرمتها شركات العينة خلال العام، ومعدلات تكوين المخصصات الفنية والاحتياطيات الحسابية (السارية) المُطبقة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١م وتعديلاته.
- ثبات المخاطر المتوقعة في سنة العينة، والاعتراف بالجزء المخصص من الإيرادات التي تحققت من خلال تقديم التغطية التأمينية في الأرباح أو الخسائر، مع الأخذ في الاعتبار عقود التأمين القائمة والتي لا تزال مُستمرة تغطية مخاطرها في السنوات التالية لبيان الأثر على نتائج الأعمال.
- استخدام معدل خصم يتمثل في سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصري في أول يناير ٢٠١٩ وسعر العائد على الودائع الخالي من المخاطر بقيمة ١٦٪.

- التدفقات النقدية الداخلة تُمثل ٥٥٪ من إيرادات الأقساط لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وذلك نظراً لطول فترة التغطية التي تتميز بها وثائق التأمين على الحياة، و٧٥٪ من إيرادات الأقساط لتأمينات الممتلكات والمسئوليات وذلك نظراً لأن معظم وثائق التأمين فيها قصيرة الأجل ويتم تحصيل هذه الأقساط مباشرة في بداية فترة التغطية، مع مراعاة اختلاف المداخل المُطبقة في قياس الإيرادات، وكذلك اختلاف أسس قياس مجموعات العقود ما بين المدخل العام للقياس ومدخل تخصيص الأقساط ومدخل الرسوم المتغيرة، والزيادة في التدفقات الداخلة التي لا تخص العام تُعرض ضمن حساب الالتزامات باعتبارها إيرادات غير مُكتسبة.
- التدفقات النقدية الخارجة تم احتسابها بنفس نسب التدفقات النقدية الداخلة لكل شركة من شركات العينة من قيمة صافي التعويضات مع احتساب قيمة حالية لها باستخدام معدل خصم ١٦٪ ومعامل قيمة حالية بعد سنة (٠.٨٦٢)، بافتراض أن التدفقات النقدية الخارجة تُدفع نهاية السنة.
- صافى التغير في الاحتياطي الحسابي ومخصص المطالبات تحت التسديد ومخصص التعويضات تحت التسوية ومخصص التقلبات العكسية يدخل في حساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية (هامش المخاطرة) وتم احتسابه بنفس نسب التدفقات النقدية الداخلة لشركات العينة مع احتساب قيمة حالية للمبالغ.
- تبنى مدخل الأثر الرجعى الكامل وذلك لتحقيق متطلبات المعيار على مفردات العينة من خلال تجميع والاعتراف بكل مجموعة من العقود وقياسها كما لو كان المعيار (IFRS17) مُطبّق دائماً، وإلغاء الاعتراف بأية أرصدة قائمة لن يكون لها وجود في ظل تطبيقه، والاعتراف بصافي أية فروق ناتجة في حقوق الملكية.
- تجاهل أثر ضريبة الدخل الجارية والمؤجلة.

ثالثاً: القوائم المالية لشركات العينة في ظل تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS17)

لبيان كيفية تطبيق متطلبات المعيار (IFRS17) على القوائم المالية لشركات العينة فإن الباحث سيقوم باستخدام قائمة الافتراضات المقترحة لتعديل هذه القوائم التي تم اختيارها بما يتناسب مع تحقيق متطلبات المعيار وذلك على النحو التالي:

١) هامش الخدمة التعاقدية لشركات العينة في ضوء المعيار (IFRS17)

عند قياس هامش الخدمة التعاقدية يدرج نصيب الفترة الحالية ضمن الإيرادات، أما الجزء المتبقي والمتعلق بالسنوات المتبقية من فترة التغطية فيمثل أرباحاً غير محققة ويدرج ضمن التزامات العقود ضمن قائمة المركز المالي ويُجرى لها مخصص لمقابلة خطر عدم التحصيل بالكامل (تعالج بالمعيار ضمن تعديل الخطر).

القيمة بالألف جنيه				
حساب هامش الخدمة التعاقدية	تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال		تأمينات الممتلكات والمسئوليات	
	مصر لتأمينات الحياة	إليانز لتأمينات الحياة – مصر	مصر للتأمين	أكسا للتأمين
القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة [١]	٢,١٩٤,٨٤٤ -	٩٩٣,٩٣٥ -	٤,٣٠٧,٨٥٣ -	٦٨٦,٨٠٢ -
القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة [٢]	١,٣٩٠,٧٣٨	٤٤٧,٣٤٧	١,٩٦٢,٩٠٢	٣٣٠,٧٥٧
صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	٨٠٤,١٠٦ -	٥٤٦,٥٨٨ -	٢,٣٤٤,٩٥١ -	٣٥٦,٠٤٥ -
تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية [٣]	٧١١,٨٩٤	٢٨٦,٧٦١	٦١٤,٨٩٦	١٥٦,٥٢٨
هامش الخدمة التعاقدية	٩٢,٢١١ -	٢٥٩,٨٢٦ -	١.٧٣٠,٠٥٤ -	١٩٩,٥١٧ -

المصدر: إعداد الباحث.

ويمثل هامش الخدمة التعاقدية هنا المبلغ من الأقساط المُعترف به كإيرادات ضمن قائمة الدخل، والجزء المُتبقي (الأرباح غير المكتسبة) يمثل التزاماً على الشركة بتقديم التغطية التأمينية في المستقبل ويدخل ضمن التزامات عقود التأمين.

[١] تم احتساب التدفقات النقدية الداخلة (الأقساط) لشركات العينة وذلك كما يلي:

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة				القيمة بالألف جنيه
البيان	مصر لتأمينات الحياة	إليانز لتأمينات الحياة – مصر	مصر للتأمين	أكسا للتأمين
صافي الأقساط	3,990,625	1,807,154	5,743,804	915,736
النسبة	%55	%55	%75	%75
التدفقات النقدية الداخلة	**2,194,844**	**993,935**	**4,307,853**	**686,802**

المصدر: إعداد الباحث.

(٢) تم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة (التعويضات) لشركات العينة كما يلي:

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة				القيمة بالألف جنيه
البيان	مصر لتأمينات الحياة	إليانز لتأمينات الحياة – مصر	مصر للتأمين	أكسا للتأمين
صافي التعويضات	2,933,428	943,571	3,036,198	511,611
النسبة	%55	%55	%75	%75
معامل القيمة الحالية	0,862	0,862	0,862	0,862
التدفقات النقدية الخارجة	**1,390,738**	**447,347**	**1,962,902**	**330,757**

المصدر: إعداد الباحث.

(٣) تم احتساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية (هامش المخاطرة) وذلك كما يلي:

هامش المخاطرة) تعديل المخاطر جنيه				(القيمة بالألف
البيان	**مصر لتأمينات الحياة**	**إليانز لتأمينات الحياة**	**مصر للتأمين**	**أكسا للتأمين**
التغير في الاحتياطي الحسابي	١,٥٠٣,٥٤٨	٦٠٤,٨٤٤	٠	٠
التغير في مخصص المطالبات	١,٩٧٨ -	١٠	٠	٠
التغير في مخصص الأخطار السارية	٠	٠	٢٧٧,٠٦١	١٦٠,٤٣٤
التغير في مخصص التعويضات	٠	٠	٣٢٥,١٣٥	٧٩,٠٤٩
التغير في مخصص التقلبات العكسية	٠	٠	٣٤٨,٩٢٠	٢,٦٣٣
صافي التغير	**١,٥٠١,٥٧٠**	**٦٠٤,٨٥٤**	**٩٥١,١١٦**	**٢٤٢,١١٦**
النسبة	%٥٥	%٥٥	%٧٥	%٧٥
معامل القيمة الحالية	٠,٨٦٢	٠,٨٦٢	٠,٨٦٢	٠,٨٦٢
تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	**٧١١,٨٩٤**	**٢٨٦,٧٦١**	**٦١٤,٨٩٦**	**١٥٦,٥٢٨**

المصدر: إعداد الباحث.

وبناءاً عليه فإن الباحث سيقوم بعرض قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لشركات العينة في ضوء تطبيق متطلبات المعيار (IFRS17) وفي ظل الافتراضات المقترحة كما يلي:

٢) قائمة الدخل لشركات العينة عن الفترة المالية من ٢٠١٨/٧/١ وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠

قائمة الدخل لشركات العينة عن الفترة المالية من 1/7/2018 وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠			القيمة بالألف جنيه
البيان	تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال		تأمينات الممتلكات والمسئوليات
	مصر لتأمينات الحياة	إليانز لتأمينات الحياة	مصر للتأمين	أكسا للتأمين
إيرادات التأمين	٩٢,٢١١	٢٥٩,٨٢٦	١,٧٣٠,٠٥٤	١٩٩,٥١٧
مصروفات خدمات التأمين	٤٩٤,٦٩٣ -	٣٣٢,٩٦٩ -	١,٢٧٣,٣٧٣ -	١٢٧,١٣٢ -
نتيجة خدمات التأمين	٤٠٢,٤٢٨ -	٧٣,١٤٢ -	٤٥٦,٦٨٢ -	٧٢,٣٨٦ -
صافي الدخل من الاستثمارات	٢,٦٣٦,٠٤٨	٨١٤,٧٣٠	٢,١٧٢,٤١١	٨٨,٥٠٢
إيرادات تمويل التأمين	١٤,٧٥٤	٤١,٥٧٢	٢٧٦,٨٠٩	٣١,٩٢٣
مصروفات تمويل التأمين	٤٠٤,٧٤٩ -	٢٧٢,٤٢٩ -	٤٢٤,٤٥٨ -	٤٢,٣٧٧ -
صافي النشاط المالي	١,٨٤٣,٥٧١	٥١٠,٧٣١	٢,٤٨١,٤٤٤	١٥٠,٤٣٣
تكاليف غير مباشرة	٤٩٤,٢١٠ -	١٤٤,٠٨١ -	٧٧٦,٧٨١ -	٤٢,٨١٤ -
مصروفات أخرى	٥٦ -	٢,٥٠٠ -	١٩,٣٦٧ -	١٨,٦٥٩ -
صافي الربح قبل الضريبة	١,٣٤٩,٣٠٥	٣٦٤,١٥٠	١,٦٨٥,٢٩٦	٨٨,٩٦٠

المصدر: إعداد الباحث.

- ويمكن عرض إيضاحات قائمة الدخل وذلك كما يلي:

إيضاحات قائمة الدخل
إيرادات التأمين) = هامش الخدمة التعاقدية المعترف به ضمن إيرادات التأمين)
مصروفات خدمات التأمين = (العمولات وتكاليف الإنتاج × نسبة التدفقات النقدية الداخلة لشركات العينة)
صافي الدخل من الاستثمارات) = إجمالي دخل الاستثمار + إيرادات أخرى + عمولات إعادة التأمين الصادر)
إيرادات تمويل التأمين = (هامش الخدمة التعاقدية / إيرادات التأمين × ١٦% معدل الفائدة)
مصروفات تمويل التأمين = (العمولات وتكاليف الإنتاج × النسبة المتبقية من التدفقات النقدية الداخلة)
تكاليف غير مباشرة (تمثل المصروفات العمومية والإدارية)

٣) قائمة المركز المالي لشركات العينة في ٢٠١٩/٦/٣٠

قائمة المركز المالي لشركات العينة في ٢٠١٩/٦/٣٠			القيمة بالألف جنيه	
البيان	تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال		تأمينات الممتلكات والمسئوليات	
	مصر لتأمينات الحياة	إليانز لتأمينات الحياة – مصر	مصر للتأمين	أكسا للتأمين
الأصول				
الأصول المالية	٣٠,٥٨٤,٧٩٠	١٠,٤١٣,٦٠٦	٣٢,١٠٦,٨٤٦	١,١٥٦,٤٦٠
الممتلكات والمعدات	٩٩,٠٨٧	٢٠٤,٠٠٢	١٥٩,٥٢٢	٥,٨٤١
أصول عقود التأمين	٢,٢٦٣	٩٩	٤٩٣,٥٢٨	١٣,٠٩٧
أصول عقود إعادة التأمين	١,٥٠٩	٦٦	٣٢٩,٠١٩	٨,٧٣٢
النقدية وما في حكمها	٧٩٦,٢٢٠	١١٩,٩١٧	٤٤١,٦٦٣	١,٣٤٤
إجمالي الأصول	**٣١,٤٨٣,٨٦٩**	**١٠.٧٣٧.٦٩٠**	**٣٣.٥٣٠.٥٧٨**	**١.١٨٥.٤٧٤**
الالتزامات وحقوق المساهمين				
حقوق الملكية	٨.٢٤٣.٢١٨	١.٠٤٩.٦٠١	١٦.٢٨٥.٢٢٧	٢٢٩.٨٢٠
التزامات عقود التأمين	٢٢.٧٠١.٣٤٥	٩.٥٩٠.١٨٤	١٤.٩٤٥.٨٣٢	٨٥٠.١٠٣
التزامات عقود إعادة التأمين	١٧٩.٧١٧	١٩.٤٨٢	١.٤٧٨.١٠٩	٩٨.٤٣١
مخصصات غير فنية	٣٥٩.٥٨٨	٧٨.٤٢٤	٨٢١.٤١٠	٧.١٢٠
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	**٣١.٤٨٣.٨٦٩**	**١٠.٧٣٧.٦٩٠**	**٣٣.٥٣٠.٥٧٨**	**١.١٨٥.٤٧٤**

المصدر: إعداد الباحث.

- ويمكن عرض إيضاحات قائمة المركز المالي وذلك كما يلي

إيضاحات قائمة المركز المالي
الأصول
الأصول المالية) = الاستثمارات + مدينو عمليات التأمين + مدينو وأرصدة مدينة أخرى)
الممتلكات والمعدات) تمثل رصيد الأصول الثابتة)
أصول عقود التأمين) تمثل 60% من رصيد شركات التأمين وإعادة التأمين)
النقدية وما في حكمها (تمثل النقدية بالصندوق ولدى البنوك)
الالتزامات وحقوق الملكية
حقوق الملكية) تمثل رصيد حقوق المساهمين)
التزامات عقود التأمين = (إجمالي حقوق حملة الوثائق + الدائنون والأرصدة

الدائنة الأخرى)
التزامات عقود إعادة التأمين (يمثل رصيد شركات التأمين وإعادة التأمين)
مخصصات غير فنية (يمثل رصيد المخصصات الأخرى)

ومما سبق نستنتج أنه في ضوء تطبيق المعيار (IFRS17) والافتراضات المقترحة على القوائم المالية لشركات العينة، فقد تم تحديد هامش الخدمة التعاقدية لمجموعات عقود التأمين والاعتراف بالجزء الذي يخص الفترة الحالية من هامش الخدمة التعاقدية ضمن الأرباح أو الخسائر تحت بند إيرادات التأمين، والجزء المتبقي من هامش الخدمة التعاقدية الذي يخص السنوات التالية تم إدراجه ضمن التزامات عقود التأمين باعتباره يمثل إيرادات غير محققة بقائمة المركز المالي، وتم تحديد الوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدل الخصم المستخدم في الافتراضات المقترحة، مع مراعاة اعتبارات العرض للقوائم المالية على النحو الذي يتفق مع المعيار.

ويلاحظ الباحث أنه في ضوء تطبيق متطلبات المعيار (IFRS17) على مفردات العينة لشركات التأمين المصرية عن السنة المالية من ٢٠١٨/٧/١ وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠ قد حققت شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عجزاً في نتيجة خدمات التأمين وذلك نظراً لطول فترة التغطية التي تتميز بها وثائق التأمين على الحياة وتحملها مطالبات وتعويضات أكبر من التدفقات النقدية الداخلة (الأقساط)، على خلاف شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات التي حققت فائضاً في نتيجة خدمات التأمين حيث أن معظم وثائق التأمين لها تكون قصيرة الأجل، وتحملها مطالبات وتعويضات أقل من التدفقات النقدية الداخلة، مما يوضح الأثر البالغ لهامش الخدمة التعاقدية في ظل تطبيق متطلبات المعيار على نتائج القوائم المالية وذلك لأنه يمثل الأرباح غير المحققة، بخلاف الممارسات الحالية التي بموجبها يتم الاعتراف بالأقساط المحصلة كإيرادات بمجرد تحصيلها بغض النظر عن تقديم التغطية التأمينية المرتبطة بتلك العقود، كما يصور المعيار رؤية أفضل لالتزامات عقود التأمين القائمة في تاريخ القياس بموجب معدلات الخصم المستخدمة في قياس مكون الوفاء بالتدفقات النقدية.

النتائج والتوصيات

خلال عرض البحث فقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج منها أن تطبيق المعيار (IFRS17) سيُساهم في تحقيق ما يلي:

١- رفع جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين المصرية، وذلك من خلال تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتقديم معلومات مفيدة للمستخدمين.

٢- الحد من اضطراب الممارسات المحاسبية عالمياً، نتيجة سماح المعيار (IFRS4) للشركات بالاستمرار في ممارساتها المحاسبية المتباينة.

٣- أحدث المعيار تغييرات جوهرية في المعالجة المحاسبية لعقود التأمين، وذلك من خلال وضع أسس موحدة للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي لجميع عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه، حيث يتطلب المعيار لأغراض الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح ما يلي:

- فصل المكونات غير التأمينية (المشتقات الضمنية– مكون الاستثمار– التعهدات بتحويل سلع وخدمات غير تأمينية) لعقد التأمين ومعالجتها وفقاً لمتطلبات المعايير الخاصة بها.
- تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محافظ تأمينية محددة، وتقسيم هذه المحافظ إلى مجموعات على أساس ربحيتها المتوقعة بحيث لا يمكن أن تتضمن إلا العقود التي صدرت خلال نفس السنة حتى وإن احتوت المجموعة على عقد واحد.
- الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدُر في أقرب فترة من بداية التغطية لمجموعة عقود التأمين، أو تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين، أو عندما تشير الحقائق والظروف إلى أن محفظة العقود ستحتوى على عقد مُحمّل بخسارة أو مجموعة عقود تأمين مُحمّلة بخسارة.
- قياس التزامات مجموعة عقود التأمين المُصدرة بإجمالي مكون الوفاء بالتدفقات النقدية، ومكون هامش الخدمة التعاقدية، وذلك عند القياس المبدئي لهذه المجموعة.

- تتضمن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية كل فترة مجموع مكون التزامات التغطية المتبقية، والذي يتضمن القيمة الدفترية للوفاء بالتدفقات النقدية بعد تعديلها، والقيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة، ومكون التزامات المطالبات المتكبدة، والذي يتضمن التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات السابقة بموجب العقود داخل المجموعة.
- فصل معالجة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عن عقود التأمين الأساسية.
- عدم إلغاء عقد التأمين إلا في حالة انتهاء العقد إما بالسداد أو الإلغاء أو انقضاء مدته، وكذلك في حالة إجراء الشركة لتعديلات على شروط وأحكام العقد وكانت هذه التعديلات تؤدى إلى تغيير هام ذو تأثير في المعالجة المحاسبية للعقد، الأمر الذي يؤدى إلى ضرورة الاعتراف به بعد التعديل كعقد جديد.
- عرض القيمة الدفترية في قائمة المركز المالي لكلٍ من مجموع أصول عقود التأمين المصدرة، مجموع التزامات عقود التأمين المصدرة، مجموع أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، ومجموع التزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل، كما يجب أن تُدرج التدفقات النقدية للاستحواذ على العقود ضمن القيمة الدفترية لعقود التأمين عند القياس سواء كانت أصول أو التزامات.
- تتضمن قائمة (قوائم) الأداء المالي لشركات التأمين تبويباً للمبالغ المعترف بها لكل من قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل.
- الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية عن كافة المبالغ المُعترف بها، والمبوبة في القوائم المالية عن العقود التي تقع ضمن نطاق المعيار، والأحكام المهنية والتغيرات في هذه الأحكام نتيجة تطبيقه، وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود ضمن نطاق المعيار.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد على غازي، حيدر صبري سرحان، "**مشاكل تطبيق معيار التقارير المالية الدولية في عقود التأمين- دراسة تطبيقية في العراق**"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة،جامعة المنصورة، المجلد الأربعون، العدد الثالث، ٢٠١٦.
- أشرف أحمد غالى، محمد محمد الفار، "**تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتى لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – دليل ميداني من البيئة المصرية**"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٢، يوليو ٢٠١٨.
- إيهاب إبراهيم حامد، محمد محمد تمراز، "**دور معايير التقرير المالي الدولية في الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين – دراسة ميدانية**"، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العد الأول، يونيو ٢٠١٩.
- الأميرة إبراهيم، أحمد عبدالمالك، "**الأنظمة المحاسبية المتخصصة: الفروع - البنوك التجارية - شركات التأمين – الوحدات الحكومية**"، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٧.
- السعيد محمد شعيب، "**المحاسبة وتقييم الأداء في شركات التأمين وفقاً لأحكام التشريع القانوني ومعايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين**"، بدون ناشر، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠١١.
- السيد السعيد العراقي، "**إطار مقترح للقياس والإفصاح لعقود التامين في ضوء معايير التقارير المالية الدولية – دراسة إختبارية** "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة بنها، ٢٠١٥.
- **القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١** المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته، المواد(٣٧، ٣٩).
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS: معيار رقم (٤)**، الأردن، ٢٠١٦.
- "**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٦.

- **المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ عقود التأمين**، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبة القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.
- **الهيئة العامة للرقابة المالية**، الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين خلال العام ٢٠١٨-٢٠١٩، انظر الرابط التالي:
- https://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/eisa_reports/rep2.1_eisa.htm
- حاجي عيصام، "**المعالجة المحاسبية لعقود التأمين حسب SCF والمعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع IFRS 4 – دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT**"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضيرة، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٧.
- حسناوي مريم، حساني حسين، "**دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السابع، ٢٠١٨.
- خالد فتحي جابر، "**أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 15) على التقارير المالية لشركات الاتصالات المصرية –دراسة تطبيقية**"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ٢٠١٨.
- سامح محمد أمين النجار، "**دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركة التأمين المصرية – دراسة إختبارية**"، مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا، المجلد ٢، العدد ١، يونيو ٢٠١٩.
- صفوان قصي، حسين حوشان، "**مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إدارة معيار الإبلاغ المالي الدولي ٤**"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، قسم المحاسبة، مجلة جامعة ذي قار، المجلد ١١، العدد ١، آذار ٢٠١٦.
- طارق عبدالعال حماد، "**موسوعة معايير المحاسبة المصرية والدولية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،مصر، ٢٠١٦.

- عماد سعد محمد الصايغ، "**تطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين وفقاً للمعايير المحاسبية – دراسة ميدانية**"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٣.
- عيد محمود حميدة، "**المحاسبة في شركات التأمين**"، دار الخولى للطباعة، تجارة بنها،٢٠١١.
- محمد محمد عطا، على سيد بخيت، "**توصيف نموذج كمي لتقدير مخصص التعويضات تحت التسوية بالتطبيق على قطاع التأمينات العامة في سوق التأمين المصري**"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٢١، العدد١، يونيو٢٠٠٧.
- محمد موسى على شحاتة، "**دور تطبيق معيار عقود التأمين(IFRS17) في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية**"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث، المجلد الثالث، سبتمبر ٢٠١٩.
- نبيل عبدالرؤوف إبراهيم، "**دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي 17 IFRS بالتطبيق على شركات التأمين المصرية**"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٨.
- **نشرة الإتحاد المصري للتأمين**، عدد أسبوعي رقم ٩٥، انظر الرابط التالي: https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1372
- نصرالدين على محمد، "**المعالجة المحاسبية للمطالبات المدفوعة وأثرها على المخصصات الفنية لشركات التأمين- دراسة حالة شركة شيكان للتأمين**"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العملي، جامعة شندى، الخرطوم، السودان، ٢٠١٦.
- ياسر سلامه، "**أثر تطبيق معيار التقرير المالي رقم ١٧ على تطوير اقتصاد التأمين في مصر**"، ٢٠١٧، دراسة تفاعلية منشورة على الإنترنت، انظر الموقع الالكتروني التالي: http://www.mediafire.com/file/ejcwpwg831cx34d/Yasser.Salama-ifrs17-2017.pdf

ثانياً: المراجع باللغة الإنـجليزية

- Burke, Qing L.“Why haven’t U.S. GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project”, Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(2), 2019, pp. 131-144.
- Chevallier F., Dal Moro E., Krvavych Y., Rudenko I. "Probability of Sufficient of The Risk Margin for Life Companies Under IFRS 17”, Working Paper, 2018, pp. 1-18.
- England, P. D., Verrall, R.J., &Wuthricj, M.V. (2018). “On the Lifetime and One-year View of Reverse Risk, with Application to IFRS 17 and Solvency II Risk Margin”. Insurance: Mathematics and Economics, 85, pp 74-88.
- International Accounting Standard Board, (IASB), (March 2020), IFRS 17, Effective Date, available at: https://www.ifrs.org/news-and-events/2020/03/ifrs-17-effective-date/.
- International Accounting Standard Board, (IASB), (May 2017), “Insurance Contracts”, IFRS, No. 17, IFRS Standards, Effects Analysis, pp. 1-140, Available at: http://www.ifrs.org.
- Istrate C., “Insurance Contracts Under IFRS –Evaluation and Perspective”, The International Conference of European Financial Regulation (EUFIRE), 2017, PP.91-106.
- Mignolet, Felix. A “Study on The Expected Impact of IFRS 17 on The Transparency of Financial Statements of Insurance Companies”, Master thesis, HEC- Management School, University of Liege, 2017, pp. 1-70.

- Yanik S. and Bas E., “Evaluation of IFRS 17 Insurance Contract Standard for Insurance Companies”, Press Procedia, Vol.6, No.1, 2017, pp.48-50.